

جامعة القاهرة

كلية الآداب

يصدرها قسم التاريخ

المؤرخ المصري

دراسات وبحوث تاريخية محكمة

العدد الثالث عشر

يوليو ١٩٩٤

قواعـــد النشـــر

- ترحب المؤرخ المصرى بنشـــر الأبحـاث والدراســات الأصليـة ذات المستوى الأكاديمى الجاد بعد التحكيم ، فضـلاً عن مراجعات وعـرض الكتب الجديدة .
- تقبل المؤرخ المصرى للنشر الأبحاث التاريخية والحضاريــة المكتوبـة باللغتين العربية والإنجليزية على ألا يزيد عدد صفحـات البحث أو المقـال عن ٣٠ صفحة مطبوعة على الآلة الكاتبة على ورق حجم كوارتر بما فـى ذلك الهوامش والجداول وقائمة المراجع .
- المؤرخ المصرى لا تنشر بحوثاً سـبق أن نشـرت أو معروضـة للنشـر فـى مكان آخر، وتقوم رئاسة التحرير بإخطـار المؤلفين بإجـازة بحوثهم للنشـر بعد عرضها على هيئة التحكيم .
- تحتفظ المؤرخ المصرى لنفسـها بحـق القبـول أو رفض الأبحـاث أيا كـان قرار هيئة التحيكم .
- النشـر فـى المؤرخ المصـرى متـاح لأعضـاء هيئـة التدريــس بالجامعـات المصرية والعربية والأجنبية وسائر المهتمين بالدراسات التاريخية .
- الآراء الـواردة بالمــؤرخ المصـرى تعبر عن وجهة نظـر أصحابها .



المؤرخ المصرى

العدد الثالث عشر يوليو ١٩٩٤

المراسـلات :

ترسـل البحـوث والمقـالات باسـم السـيد الأسـتاذ الدكتـور / **سـيد أحمد الناصرى** رئيس التحرير على العنوان التالى :

كلية الآداب - جامعة القاهرة (قسم التاريخ)

بريد الأورمان - جيزة

بسم الله الرحمن الرحيم

افتتاحية العدد

إنه لمن دواعى السرور والفخر أن يصدر العدد الثالث عشر من المؤرخ المصرى استمراراً للمسيرة العلمية المباركة التي يحرص القسم على اعطائها الدفعة القوية.

ولقد تصادف صدور هذا العدد عقد جامعة السطان قابوس ندوتها العلمية عن "عمان فى التاريخ" احتفالا بعام ١٩٩٤ عام التراث والتى شارك فيها عشرون من خيرة المؤرخين المصريين الذين أداروا المناقشات وألقوا البحوث وكانوا صورة مشرفة لوطنهم وللبحث العلمى. ولقد قامت وزارة الإعلام العمانية مشكورة بتقديم كافة الدعم والرعاية لوفود المشاركين من المصريين والعرب والمؤرخ المصرى تتقدم بوافر التهنئة لمعالى وز ير الإعلام العمانى ولسعادة الدكتور رئيس جامعة السلطان قابوس وللقيادات العلمية في هذا البلد الكريم على نجاح هذه الندوة وعلى الإنجاز الكبير الذى ساهمت به فى مجال إحياء تاريخ عمان العريق بدءا منذ العصور القديمة حتى عصر جلالة السلطان المعظم قابوس بن سعيد مفجر النهضة العمانية الحديثة.

فى هذا العدد نحرص على تنوع المقالات وعلى المستوى العلمى اللائق لها. إذ يتضمن هذا العدد سبع مقالات لباحثين جادين كما يتضمن عرضا لكتاب هام للدكتور عبد الرحمن بدوى وإن هيئة التحرير لترجو للقارئ استفادة علمية تليق بهذا المجهود الذى بذلناه لإخراج هذا العدد .

رئيس التحرير

بسم الله الرحمن الرحيم

افتتاحية العدد

إنه لمن دواعى السرور والفخر أن يصدر العدد الثالث عشر من المؤرخ المصرى استمراراً للمسيرة العلمية المباركة التي يحرص القسم على اعطائها الدفعة القوية.

ولقد تصادف صدور هذا العدد عقد جامعة السطان قابوس ندوتها العلمية عن "عمان فى التاريخ" احتفالا بعام ١٩٩٤ عام التراث والتى شارك فيها عشرون من خيرة المؤرخين المصريين الذين أداروا المناقشات وألقوا البحوث وكانوا صورة مشرفة لوطنهم وللبحث العلمى. ولقد قامت وزارة الإعلام العمانية مشكورة بتقديم كافة الدعم والرعاية لوفود المشاركين من المصريين والعرب والمؤرخ المصرى تتقدم بوافر التهنئة لمعالى وز ير الإعلام العمانى ولسعادة الدكتور رئيس جامعة السلطان قابوس وللقيادات العلمية في هذا البلد الكريم على نجاح هذه الندوة وعلى الإنجاز الكبير الذى ساهمت به فى مجال إحياء تاريخ عمان العريق بدءا منذ العصور القديمة حتى عصر جلالة السلطان المعظم قابوس بن سعيد مفجر النهضة العمانية الحديثة.

فى هذا العدد نحرص على تنوع المقالات وعلى المستوى العلمى اللائق لها. إذ يتضمن هذا العدد سبع مقالات لباحثين جادين كما يتضمن عرضا لكتاب هام للدكتور عبد الرحمن بدوى وإن هيئة التحرير لترجو للقارئ استفادة علمية تليق بهذا المجهود الذى بذلناه لإخراج هذا العدد .

رئيس التحرير

الجالية الهندية فى شرق أفريقيا

بين هامرتون والسيد سعيد (١٨٢٣ - ١٨٥٦)

د. بنيان سعود تركى
قسم التاريخ ـ جامعة الكويت

مقدمـــة :

لعب الهنود دوراً أساسياً ومؤثـراً فـى أوجـه الحيـاة المختلفـة فـى شـرق أفريقية. وكــانت العلاقـات الهنديـة مـع شـرق أفريقيـة تمتـد فـى جذورهـا إلـى عصور موغلة فى القدم. ومن شـبه القـارة الهنديـة قدم إلـى السـاحل الشـرقى لأفريقية تجار مـن كتـش Cutch وكيثـوار Cathiwar وجوجـرات Gujurat إلا أنهم كانوا تجار موسميين. وكان معظم أولئك التجـار الهنـدوس أو المسـلمين. وفى عام ١٨٣٢ نقل السيد سعيد بن سلطان ـ سلطان عمان مقر عاصمته مـن مسقط على الجانب الأسيوى إلى زنجبار على الجانب الافريقـى. وكـان السـيد سعيد يأمل بتأسـيس إمبراطوريـة تجاريـة مترامية الأطـراف ممـا دفعـه علـى تشجيع الهنود على الاتجار والاستقرار فى أملاكه فى شرق افريقية. وفى عام ١٨٤٠ استقر السيد سعيد فى عاصمته الجديدة زنجبار وتبعه اتكـنز هـامرتون المعين كقنصل بريطانى وكوكيل سياسى لحكومة بومبى البريطانية لدى السـيد سعيد.

إن الهدف من هذه الدراسة هو تتبع وتحليل الأسـاليب والمـبررات التـى لجأ إليها كل من هـامرتون والسيد سـعيد خـلال الفترة مـا بيـن ١٨٣٢ لغايـة ١٨٥٦ لكسـب ود الجاليـة الهنديـة ورضـاهـا بـهدف السيطرة عليهـا. وتـتركز محاور هذه الدراسة على خلفية تاريخيـة، ثـم تستعرض مواقـف السـيد سـعيد تجاه الجالية الهندية، كما تتناول إتفاقية ١٨٣٩ وشرح بنودها. كما تتطرق إلى

المبررات الايديولوجية و (الانسانية) التى لجأ إليها هامرتون، وموقف السيد سعيد والجالية الهندية تجاهها، مع إستعراض لدور الهند المباشر فى تجارة الرقيق فى شرق افريقية.

خلفيـــة تاريخيـــة :

من أقدم المصادر التى أشارت إلى الوجود الهندى فى شرق أفريقية كتاب وضعه ملامح أغريقى فى القرن الأول الميلادى عرف باسم (الدليل الملاحى للبحر الأرتيرى) The Periplus of the Erythrean sea(١) وكان ضمن ما احتواه الدليل وصف وتاريخ لموانى شرق افريقية وأحوالها التجارية، ومع قلة ما ذكره حول النشاط التجارى الهندى فى تلك الموانى، إلا أن أهمية تكمن فى كونه أو مصدر أكد وجود علاقات تجارية بين الهند وشرق أفريقية.

أما الفترة اللاحقة وحتى نهاية القرن الخامس عشر الميلادى فكان أبرز ما يميزها شح المعلومات حول الوجود الهندى فى شرق افريقية(٢). وفى عام ١٤٩٨ زار القبطان البرتغالى فاسكودى جاما Vascoda Gama الساحل الشرقى لأفريقية وكان فى طريقه إلى الهند. وذكر فاسكودى جاما بأنه وجد العديد من التجار الهنود من طائفة الهندوس مستقرين بموانى أفريقية الشرقية(٣). أما الرحالة البرتغالى دوارات باربوسا الذى زار الهند ١٥٠٠،

---

(1) G. S. P. Freeman Grenville. Medieval History of the Coast of Tang anijka. Berlin, 1962 pp. 24 - 5. See also Robert Gregory : India and East Africa : Oxford University Press, 1971 P. 9.

(2) Ibid. See also George. Delf. Asian in East Africa. London: Oxford Universitv Press, 1963. P. 1.

(٣) السيد رجب حراز. أفريقية الشرقية والاستعمار الأوربى، القاهرة: دار النهضة العربية ١٩٦٨ ص١٠٩.

١٥١٦ فقد أشار إلى أزدهار التجارة بين الهند وساحل أفريقية الشرقى. ويبين د. حراز أن باربوسا ذكر أن السفن القادمة من مملكة كامبى Camby الهندية والمتجهة إلى شرق أفريقية كانت ترسو عادة فى بمبة وملندى ومقديشو(٤). وكانت تلك العمليات التجارية تتم عن طريق المقايضة . إذا كان التجار العرب المقيمون بتلك الموانى يقايضون تجار كمبى على ما كانوا يجلبونه من أقمشة وتوابل وقمح فى مقابل حصول التجار الهنود على الذهب والعاج والصمغ. كما ذكر د. حراز بأن باربوسا أشار إلى أن سلاطين زنجبار كانوا يلبسون الأقمشة الحريرية والقطنية التى يجلبها تجار كمبى الهنود، والتى كانت تجرى عليها المقايضة فى ممبسة(٥).

وكما كان حال العرب استفاد الهنود من موقعهم الجغرافى وتوجههم البحرى، وكذلك ساعدتهم الظروف الجغرافية والمناخية فى تنمية وتطوير علاقاتهم التجارية مع شرق أفريقية. وكان مما سهل ذلك معرفة الهنود بحركة الرياح الموسمية المنتظمة. إذ فى شهر ديسمبر تهب الرياح من الشمال الشرقى حيث تصل بهم إلى الساحل الشرقى لأفريقية. أما فى مارس فتهب الرياح من الجنوب إلى الغرب فتعود بهم إلى موانى الهند الغربية. وكان التعامل التجارى يتم خلال دورة الرياح تلك باستخدام سفن يطلق عليها الداو(٦).

وكانت الفترة من القرن العاشر الميلادى وحتى مقدم البرتغاليين فى نهاية القرن الخامس عشر الميلادى فترة أزدهار للمدن العربية على طول الساحل الشرقى لأفريقية بسبب سيطرة العرب على تجارة المحيط الهندى. وفى أواخر القرن الثامن عشر نشطت عمان ملاحيا وتجاريا. وكانت السفن

---

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق ص١١٠.

(٦) الداو جمعها داوات سفن شراعية تقليدية ذات شراع واحد مثلث الشكل.
G. A. Ballord. The Rulers of the Indian Ocean. London, 1927. pp. 3 - 4.

العمانية والتجار العمانيون يسـهمون بدور بـارز فـى تجـارة المحيـط الهندى. وكان التجار العمانيون يعملون "كموزعين ومنظمين للسلع التجارية التى كانت ترد من ملاكا وكلكتا وبتافيا، فضلا عن التجارة الداخلية لمدينة مسـقط وميناء زنجبار الخاضع لعمان"(٧).

ومن شبه القارة الهندية قدم إلى الساحل الشرقى لأفريقيـة تجـار، وكـان معظمهم من الهندوس أو المسلمين حيث تاجروا مع سكانه. وكـان المسلمون الهنود قد قدموا بشكل أساسى من بومبى وكتش وسورات، بينما قدم الهنـدوس من كتش وجمنجار وكلها فى غرب الهند(٨).

وفى شرق أفريقية كـانت علاقـة التجـار الهنـود بالسـكان المحليين من عرب وسواحليين متوترة فى البداية، ووضعـت العديـد مـن العراقيل أمـامهم، وكـان يسمـح لهـم فقـط بالبقـاء فـى الموسـم الـذى كـانت تهـب فيـه الريـاح الموسمية(٩). مما يفسر عدم وجود مناطق استقرار للهنود على طول السـاحل الشرقى لأفريقية، إلا أن ذلك لم يمنع إستقرار أعداد محدودة من الهنـود علـى طول السـاحل، وبالذات فى المدن الكبيرة.

وكان لنجاح البرتغال خلال السنوات الأولى مـن القـرن السـادس عشـر فى بسط سيطرتها على معظم الساحل الشرقى لأفريقية، ولجوئها إلى سياسة

---

(٧) روبرت جيران لاندن. عمان منذ ١٨٥٧ مسيراً ومصيراً. ترجمـة محمـد أمين عبد الله سلطنة . عمان وزارة التراث القومى. ١٩٦٦ ص٥٧.

(8) Chattopadhyya, H. Indians in Africa. Calacutta, 1970. p. 347. See aiso. Delf, G., Op. cit., p.1.

(9) Public Record Office. Foriegn Office Records (hereafter cited as F. O.) F. O. 84 Vol. 1391 58 "Memorandum by Sir Bartle Frere. regarding Banians or Nantives of India in East Africa. Inclosure 1 in Frere to Granville 16 April, 1876.(hereafter cited as the Memo randum).

انظر ملحق رقم (٢).

الاحتكار التجارى، ومحاولة عزل الداخل عن الساحل قد أدى إلى التأثير على مجمل الأوضاع الاقتصادية فى شرق أفريقية. وكان لذلك أثره فى إنحسار التجارة وركودها . بيد أن البرتغاليين قد لجأوا إلى استغلال الهنود ، والاستفادة منهم كمحاسبين وأصحاب بنوك(١٠). وكان لنجاح العمانيين فى طرد البرتغاليين من الخليج العربى، وتتبع فلولهم فى شرق أفريقية وبخاصة فى عام ١٦٩٨ أثره فى عودة النشاط التجارى، وأخذ التجار العرب والسواحليون مرة أخرى فى السيطرة على معظم التجارة الأجنبية فى شرق أفريقية. ويذكر القبطان البحرى الانجليزى الكابتن سمى SMEE بأنه فى بداية القرن التاسع عشر كانت التجارة الأجنبية فى شرق أفريقية بشكل أساسى فى يد العرب المنتمين إلى مسقط والمكلا، وبعض الهنود الهندوس(١١). إلا أن وضع الهنود تحسن وبشكل كبير مع قدوم السيد سعيد بن سلطان البو سعيدى سلطان مسقط إلى زنجبار (١٨٠٦ - ١٨٥٦). كما أخذ الهنود يسهمون بشكل أكبر فى عمليات التجارة فى المحيط الهندى، مما كان له أثره فى تثبيت دورهم فى اقتصادياتهم شرق أفريقية.

---

(10) Gregory,R. Op. cit, pp. 15 - 16.

(11) Indian Office Records, Marine Records Miscellanous, 586. Smee's Description of the Island of Zanzibar, 1811.

السيد سعيد فى زنجبار :

أخذ السيد سعيد ابتداء من ١٨٢٨م يولى أملاكه فى شرق أفريقية جل إهتمامه. وفى عام ١٨٣٢ نقل مقر عاصمة حكمه من مسقط على الجانب الأسيوى إلى زنجبار على الجانب الأفريقى. وكان السيد سعيد يحلم بتأسيس أمبراطورية تجارية، مما كان له أثره فى فتح بلاده على مصراعيها أمام الدول الأجنبية. كما صحب معه عددا من التجار الهنود من طائفة الهندوس يطلق عليهم "البانيان" إلى زنجبار(١٢).

كان السيد سعيد يهدف من وراء تشجيع الهنود على الاتجار والاستقرار فى زنجبار إلى تنمية وتطوير أمبراطوريته التجارية التى كان يحلم بتحقيقها. وكان السيد سعيد قد سبق له وأن تعامل مع التجار وبالذات الهندوس "البانيان" فى مسقط . وكان على دراية بقدراتهم المالية والتجارية . وكان التجار الهنود من جانبهم يعهدون فى السيد سعيد تسامحه الكبير حيث منحهم الحرية الدينية ليمارسوا طقوس شعائرهم. كما كان يعاملهم معاملة طيبة، وفى نفس الوقت لم تكن هناك قيودا تفرض على نشاطهم التجارى. وفى هذا الصدد يذكر روت (١٩٨٣) إنه لما كان السيد سعيد يخلو من التعصب العرقى فإنه كان "يدرك أن مصلحة بلاده تتفق ومصلحة هؤلاء "البانيان" وأن "البانيانى" الواحد يجر بعده عشرة من بنى قومه.." وكان الثواب على ذلك انتعاش تجارته وتحسن

---

(١٢) كلمة "بانيان" تطلق على كل تاجر هندى سواء أكان مسلما أم هندوسيا فى شرق أفريقيا. ولفظ "بانيان" تحريف لكلمة بهاتيا وهى لحدى الطبقات التجارية فى الهند اقترن تاريخها بالإتجار مع الخارج لاندن، مرجع سبق ذكره ص١١٧. انظر ايضاً حراز، مرجع سبق ذكره ص١١٠.

أحوال رعيته(١٣). كما أن السيد سعيد لم يمنح أولئك القادمين الجدد (الهنود) امتيازات تجارية، لاعتقاده الراسخ فى حرية التجارة كما أن أسلوب التجار الهنود ونشاطهم فى المجال التجارى كان هو الذى يضفى عليهم نفوذا خاصا. كما أن السيد سعيد منح التجار الهنود امتيازات معنوية تفوق ما كانوا يأملونه من حكم أو سلطان، مما كان له أثره فى نجاح الهنود فى أن يكونوا الطبقة الرئيسية من بين المشتغلين بالتجارة فى زنجبار(١٤). وهنا لابد من توضيح بعض النقاط الجوهرية :

أولا : يعود الفضل فى نجاح التجار الهنود فى زنجبار إلى السياسة الاقتصادية الأنفتاحية التى إنتهجها السيد سعيد، فلولا تشجيعه لهم على الاتجار، والاستقرار فى أملاكه فى شرق أفريقية، وعدم فرض القيود على تجارتهم لما نجحوا فى تحقيق السيطرة على الشئون الاقتصادية فى زنجبار.

ثانيا : كما أشرنا سابقا كان الهنود قبل مقدم السيد سعيد لايسمح لهم بالاتجار إلا فى الموسم الذى كانت تهب فيه الرياح الموسمية.

ثالثا : عامل السيد سعيد التجار الهنود كتجار محليين، كما سمح لهم بالاتجار فى منطقة بمبه والمريمة الخاضعة لنظام الاحتكار ، والتى كان لايسمح للتجار إلا جانب بأرتيادها.

رابعا : كان السيد سعيد ـ أو كما أطلق عليه الأمير التاجر ـ يرغب فى تطوير وتنظيم إمبراطوريته التجارية، ومن المعتقد أنه كان يرغب فى أن يكون لكل فئة من سكان زنجبار مهنة محددة. إذ شجع التجار الهنود على

---

(١٣) رودلف سعيد روت. سلطنة عمان خلال حكم السيد سعيد بن سلطان – ١٧٩١ – ١٨٥٦. ترجمة عبد المجيد حسيب القيسى. البصرة: مركز دراسات الخليج العربى ١٩٨٣ ص١٨٧.

(14) R. Coupland. East Africa and ist Invaders. Oxford: Clarendon Press, 1938. p. 302 - 303 See also Gregory, R. Op. cit. p. 17.

الاتجار ، والاستقرار فى أملاكه فى شرق أفريقية، مما أهلهم للعمل كسماسرة ووسطاء للعمليات التجارية، لما كانوا يتميزون به من مقدرات تجارية ، وعلاقات بالتجار الأجانب، إضافة إلى ارتباطهم بالوطن الأم "الهند". أما بالنسبة للتجار العرب سواء القادمون الجدد أو المستقرين فى زنجبار قبل مقدم السيد سعيد فمنحوا الأراضى الزراعية، وشجعهم على تطوير الزراعة. كما أمرهم بزراعة محصول جديد هو القرنفل، والذى أصبح فيما بعد دعامة الاقتصاد الوطنى. كما طلب إلى التجار العرب والمغامرين إرتياد الداخل أى البر الافريقى، وتطوير تجارة القوافل فى محاولة لربط الداخل بالساحل. إلا أن ذلك لم يمنع عددا من التجار العرب من الأستمرار فى تجارتهم، وأقدامهم على التجارة الأجنبية مع البلاد العربية، والهند، وتجارة الترانزيت(١٥). أما السواد الأعظم من السكان ونقصد بهم الارقاء فكانوا عبارة عن أيدى عاملة رخيصة لخدمة العرب والهنود صحيح أن التجار العرب سواء من المستقرين أو القادمين الجدد مع السيد سعيد قد وقفوا موقف المعارضة من المنافسة التجارية الهندية، لكن ذلك الموقف سرعان ما تلاشى عندما أدركوا أنه بدون التمويل الهندى فإنهم لايستطيعون توفير المال اللازم لتطوير مشاريعهم الزراعية وتجارة القوافل الداخلية، مما جعلهم تحت رحمة المرابين الهنود. وابتداء من ١٨٣٤ بدا المسؤولون يلاحظون أن أراضى العرب بدأت ترهن للهنود(١٦). وكان التجار الهنود من جانبهم قد استغلوا حاجة العرب الماسة إلى التمويل، وكانوا يهدفون من وراء تقديم القروض لهم تحطيم الاحتكار العربى لزراعة القرنفل وتجارته ليحصلوا لأنفسهم على حصة فى المقابل .

---

(15) F. B. Pearce. Zanzibar : The Island Mehropolis of Eastern Africa. London : T. Fisher Unwin. 1920. p. 122.

(16) F. O. 84/1146 Hamerton to the Government of Bombay, Zanzibar, 9 October, 1843. See also H. R. Crofton. APageant of Spice Island. London ; Bale & Danielson, 1936. pp. 90 - 1.

وقد تمكن عدد من التجـار الهنـود مـن شـراء اقطاعيـات زراعيـة ممـا جعلهـم يضيفون إلى نجاحاتهم دعامة جديدة فى السيطرة على قدر متنام من الأراضى الزراعية(١٧).

وقد ساعد الهنـود إضافـة إلـى مـا سبق ذكـره دعـم المؤسسـات البنكيـة الهندية الغنية للتجار الهنود فى زنجبار مما مكنهم مـن التعـامل فـى الاقـراض والأنشطة الأخرى. كما أن عـددا مـن التجـار الهنـود كـانوا فـى حقيقـة الأمـر وكلاء لمؤسسات هندية كبرى فى شبه القارة الهندية(١٨).

إضافة إلى التجار الأجانب وبالذات الأمريكـان الذيـن لعبـوا دورا مهمـا فى مساعدة الهنود على تعزيز وتطوير وضعهم الاقتصـادى، وهـو مـا سـوف نتناوله لاحقا.

وهنا لابد من الاشارة إلى أن الهنود فى زنجبـار لـم يكونـوا جيمعـا مـن أصحاب المصالح التجارية أو من طبقة التجار، إذ أن عدد كبيرا منهـم كـانوا أصحاب محلات صغيرة وحوانيت. إضافة إلى وجود أعداد من الهنـود الذيـن كانوا يمتهنون حرف كالنجارة والبناء والحدادة وغيرها من الوظائف البسيطة. وكان معظم أولئك قد قدموا بعد إستقرا السيد سعيد فى زنجبار.

قام السيد سعيد بتبسيط نظامه النقـدى عـن طريـق إدخـال عمـلات نقديـة صغيرة مـن الهنـد كبديـل للعمـلات المتعـددة المتداولـة كالريـالات النمســاوية والأسبانية والفرنسية. وفـى هـذا الصـدد يذكـر لانـدن (١٩٦٦) بأنـه "وبحكـم العلاقات المتميزة بين مسقط والهند (البريطانيـة) كـانت عملـة البـلاد مرتبطـة بالروبية الهندية بصورة غير رسمية منذ ١٨٣٥"(١٩). ويبين ذلك المدى الذى

(17) Chattopadhyaya, H. Op. Cit. 395.

(18) Fredrick Cooper. Plantation Slaveryof the East Cost of Africa. New Hven: Yale University Press, 1977. pp. 141-143.

(١٩) لاندن ، مرجع سبق ذكره. ص ١١٥ ، انظر أيضـا صـلاح العقـاد وجمـال قاسم . زنجبار . القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٥٩١. ص ٦٤.

وصل إليه نفوذ الهند البريطانية لدى السيد سعيد.

خامسا : سبق للسيد سعيد أن تعامل مع التجار الهنود وبالذات الهندوس "البانيان"، وكان على دراية بقدرتهم المالية والتجارية، مما دفعه إلى توظيف الأكفياء منهم فى حكومته. كما جعل أحد التجار الهندوس من "البانيان" ملتزما للجمارك فى أملاكه فى شرق أفريقية، ومن أشهرهم جيرام سوجى(٢٠). وهذا بحد ذاته يعد امتيازا للهنود ما بعد امتيازه. ولأهمية الدور الاقتصادى والسياسى الذى لعبه ملتزم الجمارك فسوف نعرض لهذا الأسلوب بشىء من التفصيل.

إن أسلوب الالتزام أو "التضمين" معروف فى التاريخ الإسلامى، وكان شائعا فى أوربا فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلادين. ويتمثل أسلوب الالتزام فى أن يقوم الملتزم بتحصيل الرسوم الجمركية فى مقابل أن يدفع مبلغا محددا من المال يتفق عليه وعن فترة زمنية محددة غالبا ما تكون خمس سنوات. وفى محاولة لمعرفة الأسباب التى حدت بالسيد سعيد إلى تعيين هندوسى كملتزم للجمارك فى أملاكه فى شرق أفريقية نبين **أولا :** كان السيد سعيد فى حاجة ماسة إلى مصدر دخل ثابت ومستمر. إلا أنه كان يعانى العديد من المشاكل الادارية التى كانت فى حاجة إلى حل جذرى. ومن أبرز تلك المشاكل جمع الايرادات، أو عائدات الضرائب المختلفة خاصة وأن ثلثى دخله يأتى من أملاكه فى شرق أفريقية، وكانت معظم تلك المصادر تأتى من نشاطاته التجارية والزراعية. وكان السيد سعيد قد ذكر فى عام ١٨٣٣ أن أحد أسباب وجوده فى زنجبار راجع لكون دخله فى عمان قليل ومصاريفه

---

(20) R. Coupland. The Exploittion of East Africa, 1856-1890. London: Faber, 1939. p. 5.

انظر أيضا: سعيد بن على المغيرى . جهينة الأخبار فى تاريخ زنجبار . تحقيق عبد اله عم عامر . سلطنة عمان: وزارة التراث القومى ١٩،٩١ ص ٦٥ .

كثيرة (٢١). وحسب النظام الذى كان سائدا فإن مجموع الايرادات التى كان يحصل عليها السلطان كانت تعتمد على طاقة الحكام المحليين، وأمانتهم، ومقدرة أتباعهم الذين يأتمرون بأمرهم. إضافة إلى ذلك فإنه لم يكن هناك فحص للسجلات لعدم وجود سجلات أصلا. وكان السيد سعيد كما أشار إلى ذلك جرى (١٩٦٢) يشك فى أمانة واخلاص الحكام المحليين المنوط بهم تلك المهمة. وقد وجد السيد سعيد فى زيارته الأولى لزنجبار ١٨٢٨ أنه لا أحد من الحكام المحليين قد استطاع أن يقدم له حسابات وافية ومعتدلة، بل على العكس من ذلك فكان الواحد منهم يحتفظ بمقدار أكبرمما يستحق ، أو كان من حقه الحصول عليه. وكان كل من العبدين الحبشيين يأقوت وأمبارا اللذين كانا وكيلين للسيد سعيد فى زنجبار "مسيئين عظيمين فى ذلك المجال"، ومع ذلك فإن ما حصلا عليه من أملاك ومداخيل وقعت تحت يد السيد سعيد بعد وفاتهما بمقتضى ما يعطيه الشرع الإسلامى للسيد الحق فىأن يرث عبده(٢٢).

ثانيا : كان السيد سعيد يخشى من قوة بعض الشخصيات العربية فى زنجبار ، كما كان حريصا على ألا يقع تحت رحمة الاعتماد على أولئك الأفراد. إذ أن سيطرتهم على تلك الموارد من الممكن أن تحقق لهم قوة ونفوذا، وتجعلهم يتطلعون للنفوذ السياسى. مما كان له أثره فى أبعاد السيد سعيد الشخصيات العربية عن ذلك المورد الاقتصادى الهام. ويذكر الفارس (١٩٨٠). أن السلطان خشى من زيادة قوة الوالى عبد الله بن جمعة البروانى الذى "أتى بعد العبدين الحبشيين فعزله من منصب الحاكم"، وتلاه الوالى خلفان بن سليمان العبرى الذى "رمى فى السجن بعد فقد الثقة فيه"(٢٣).

(21) G.S. Nicholls. The Swahili Coast, Politics, Diplomacy and Trade on the East Arrican littoral, 1798-1856. London: Allen & Unwin. 1971. p. 202.

(22) Jon Gray. History of Zanzibar From the Middle Ages to 1856. Oxford University Press 1962. p. 142.

(٢٣) عبد الله بن صالح اللفارسى. البوسعيديون حكام زنجبار. ترجمة محمد أمين عبد الله ، سلطنة عمان: وزارة التراث القومى ١٩٨٠ ص٥٢-٥٣.

ثالثا : حاول السيد سعيد أن يسير على نفس الخطى التى سار عليها حكام ممبسة من عائلة المزروعى الذين وظفوا أحد "البانيان" لجمع الايرادات، وحفظ السجلات(٢٤).

رابعا : كان تعيين هندوسى كملتزم للجمارك يوفر له المال اللازم وقت الحاجة، فى نفس الوقت لم يكن يتطلع إلى نفوذ سياسى.

وكان أول عقد وقعه السيد سعيد مع مؤسسة مملوكة لهندوسى يدعى وات بهيما Wat Bhima فى حدود ١٨١٧. وكان بهيما يعد أحد أبرز التجار الهنود فى زنجبار. وكانت قيمة العقد ٧٠٠٠٠ دولار مارياتريسا. لم يدم الاتفاق طويلا بين السيد سعيد وبهيما لاعتقاد الأخير بأنه أخذ مخاطرة كبيرة، وأصر على حيز أكبر من الربح. وكانت النتيجة الطبيعة هى فسخ العقد(٢٥). وبعد فسخ العقد مع مؤسسة بهيما تقدمة شركة تجارية هندية مملوكة لتاجر هندوسى يدعى سوجى توبان Swji Topan بعرض للحصول على حق جباية الجمارك . وكان سوجى قد عرض على السيد سعيد مبلغا وقدره ٨٤٠٠٠ دولار مارياتريسا، مما شجع السيد على منحه الامتياز. وبوفاة سوجى توبان أنتقل التزام الجمارك إلى أبنه جيرام Jiram (توفى ١٨٦٦) وارتفعت قيمة العقد إلى ١٠٠٠٠٠ دولار مارياتريسا(٢٦). وبقى التزام الجمارك فى يد

---

(24) Gray, J. Op.cit. p. 142.

(25) Public Record Office, Foreign Office Confidential Print (Hereafter cited as F.O.C.P.) No. 1936. Kirk's Report Zanzibar. pp. 17-18. See also F.O. 881/1936. Inc.in No. 14. Administrative Report of the Zanzibar Agency, 1870.

انظر ملحق رقم (٣).

(26) Ibid.

كان الريال (الدولار) النمساوى دولار ماريا تريسا من أبرز العملات فى شرق أفريقية. وفى ذلك الوقت كان الجنيه الاسترلينى يعادل ٤,٢٥ دولار ماريا تريسا.

L.W. Hollingsworth. The Asians of East Africa. London: Macmillan. 1960, p. 21

عائلة سوجى لمدة أربعين سنة. ويبدو أن التزام الجمرك كان يجبى على يد مؤسسة سوجى بعد ١٨١٩، إذ أن المؤسسة ادعت ١٨٤٢ بأنها كانت تجبى الجمارك لمدة ٢٤ سنة(٢٧).

فى ١٨٣٧ نجح السيد سعيد فى السيطرة على معظم الساحل الشرقى لأفريقية، وكان لذلك أثره فى وقوع جمارك مافيا وملندى فى يد مؤسسة سوجى. وكانت تلك المداخيل تجبى فى السابق من قبل حاكم كلوة(٢٨). وفى أواخر ١٨٤٠ تضاعفت قيمة عقد التزام الجمارك، مع استمرار عائلة سوجى فى السيطرة عليه.

كانت الإيجار السنوى يتم تقديمه للسيد سعيد على دفعتين فى السنة. إلا أن السيد سعيد كان فى أغلب الأحيان فى حاجة ماسة إلى سيولة نقدية، وبمدة طويلة قبل حلول موعد تسليم الدفعة الثانية، وكان لذلك أثره فى حصوله على مقدم من الدفعة الثانية، مما كان يؤدى فى أحيان كثيرة إلى حدوث سوء فهم وعدم إتفاق بين الطرفين عندما تبدأ المحاسبة النهائية. وكان لذلك الأسلوب دوره فى جعل السلطان مدينا وبشكل كبير لملتزم الجمارك، والذى كان يلجأ إلى تجديد العقد، لعدم قدرته على أيجاد المال الجاهز للدفع الدائنين الأخرين. وكان ملتزم الجمارك الهندوسى المستفيد الأساسى من ذلك الأسلوب، بينما كان السلطان فى حقيقة الأمر يحصل "تقريبا على نصف المبلغ المحصل من مداخيل الجمارك"(٢٩).

(27) Abdul Sheriff. Slaves, Spices, Ivory in Znzibar, London: James Currey. 1987, 126.

من المعتقد أن جيرام سوجى تولى إدارة الجمرك خلفا لوالده فى أوائل الثلاثينات من القرن التاسع عشر واستمر يدير الجمرك إلى حين مغادرته زنجبار ١٨٥٣ حيث أناب وكيله لودا دمجى ليدير أعماله فى شرق أفريقية.

Norman Bennett. A History of the Arab State of Zanzibar. London: Methwen, 1978. p. 42.

(28) Sheriff,A. Op. cit. p. 127.

(29) Cooper, F. Op. cit. p. 140. See also, Hollingsworth, L. Op.Cit. p. 21.

إضافة إلى ذلك فإن ملتزم الجمارك لايمنعه العقد من المتاجرة لحسابه الشخصى. وكان لجيرام سوجى تجارة مكثفة فى زنجبار وعلى طول الساحل الشرقى الأفريقى، إضافة إلى مصالحه التجارية فى كل من بومبى وكتش. وكان لايتورع عن استغلال منصبه كملتزم للجمارك، وعلاقاته الحميمة مع السيد سعيد، وطبقة التجار لأعماله الخاصة. ويذكر جرى إنه عندما تتعارض مصالحه الخاصة مع واجباته كملتزم للجمارك، فإنه لم يكن من المستغرب أن يذعن السلطان ويرضخ لملتزم الجمارك(٣٠). ويرى نيكلاوس (١٩٧١) أن جيرام سوجى مارس سلطة أكثر من السلطان نفسه. وكان السلطان يدرك ذلك ولم يمنعه، وفى حالة واحدة أرسى السيد سعيد التزام الجمرك على سوجى، فى نفس الوقت الذى تقدم غيره بعرض أعلى من ذلك الذى قدمه سوجى(٣١). وكان لذلك أثره فى نمو وتوسع تجارة مؤسسة سوجى لاحتلاله ذلك المنصب الحساس فى السلطنة المسئول عن الشئون المالية. فلا عجب أن يكون له ثروة خيالية، وتأثير كبير على القصر، ويذكر رجبى الذى كان القنصل البريطانى فى زنجبار خلال حكم السيد ماجد بن سعيد (١٨٥٦-١٨٧٠) أن جيرام سوجى الذى وصفه بأنه زعيم الجيالة الهندية ترك عند وفاته ثلاث ملايين دولار عملة صعبة نقدية(٣٢).

كان ملتزم الجمارك يعين وكلاء له فى كل ميناء من موانى الساحل الشرقى الأفريقى الخاضع لسلطة السيد سعيد. وكان أولئك الوكلاء المعينيون

---

(30) Gray, J. Op. Cit., p. 144.

(31) Nicholls, C., Op. Cit., p. 293. See also Norman Bennett and G.E. Brooks. New England Merchants in Africa. Boston University Press, 1965, p. 232.

(32) F.O. 84/1357 Kirk to Bombay to Government , Zanzibar, 1872. See also: C.E.B. Russel. General Rigby, Zanzibar and the Slave Trade. London. 1935, p. 102.

أما أقرباء لملتزم الجمارك ، أو موظفين لديه، وأغلبهم كانوا من طائفتـه(٣٣). وكان لذلك أثره على العمل كفريق واحد يدين بالولاء لملتزم الجمارك، ويمكنه الحصول على معلومات وافيه ودقيقة عن مجمل الأوضـاع الاقتصاديـة علـى طول الساحل.

كانت أول اتفاقية تجارية يبرمها السيد سعيد مع دولة أجنبية هى معاهدة الصداقة والتجارة مـع الولايـات المتحـدة الأمريكيـة ١٨٣٣. وكـانت القنصليـة الأمريكيـة التـى افتتحـت عـام ١٨٣٧ تحـت ادارة التـاجر الأمريكـى ريتشـارد واترز R.Waters أول قنصليـة أجنبيـة فـى زنجبـار(٣٤). وكـان لعقـد تلـك الاتفاقية، وتعيين قنصـل أمريكـى أثره فـى بـروز نشـاط أمريكـى متزايد فـى أملاك السلطان. وفى هذا الصدد يذكر د. قاسم أنه ومنذ ١٨٣٣ "لم تعـد الهنـد هـى الدولـة الوحيدة التـى تزعمت التجـارة مـع زنجبـار وإنمـا أخـذت الدولـة الأجنبية تعمل على مزاحمة الهنود فى ذلك المضمار"(٣٥).

وكان الهنود فى زنجبار، أو على طـول السـاحل الشـرقى لأفريقيـة أمـا رعايا بريطانيين ، أو رعايا لمحميـات وامـارات هنديـة قبلـت سيادة بريطانيـا عليها ككتـش وكثيوار، ولكنهم مـن الناحيـة القانونيـة البحتـة لايعدون رعايـا بريطـانين. إضافـة إلـى أعداد محـدودة تقدمـت للحصـول علــى حـق حمايــة السلطان كرعايا له. وكان النشاط البريطانى سـواء فـى المجـال السياسـى ، أو الاقتصادى ، إذ استثنينا التجار الهنود من رعايا بريطانيا محـــدودا فى شرق

---

(33) F.O. 48/1391 Frere to Granville, 7 May 1873.

(34) Richa.. Burton, Zanzibar: City, Island and Coast. Voll. London: Tinsley. 1872, pp. 328-9.

(٣٥) جمال زكريا قاسم . دولـة بـور سـعيد فـي عمـان وشـرق أفريقيـة (١٧٤١-١٨٦١) القاهرة – مكتبة القاهرة الحديثة . ١٩٦٨ ص ٢٢١.

أفريقية. وكانت الشركة التجارية البريطانية الوحيدة التى كانت تعمل فى زنجبار هى شركة نيومن هانت وكريستوفر. وكانت تلك الشركة قد باشرت العمل هناك فى أوائل الثلاثينات من القرن التاسع عشر(٣٦). مما يبين محدودية الاهتمامات البريطانية فيما يتعلق بشرق أفريقية. كما كان السيد سعيد فى تعامله السياسى الاقتصادى حينئذ يتم عن طريق شركة الهند الشرقية وحكومة موريشوس البريطانية. وكان ذلك التعامل يفتقر إلى وجود قنصلية بريطانية ، أو اتفاقية تجارية تحمى المصالح البريطانية.

آثار ذلك الوضع سخط التجار الهنود من رعايا بريطانيا وتجارا وقباطنة سفن ممن زارو زنجبار. وطالبوا حكومة بومبى البريطانية عقد اتفاقية تجارية مع السيد سعيد، وإقامة قنصلية بريطانية فى زنجبار. وكان من أبرز المطالبين الكابتن هارت Hart من رجال البحرية الهندية الذى زار زنجبار ١٨٣٤، وروبرت كوجان R. Cogan التاجر البريطانى الذى عمل سابقا فى البحرية الهندية وكان كوجان قد قدم خدماته لانجاح ذلك الهدف(٣٧). حول اقتراح كوجان إلى الخارجية البريطانية. ووافق بالمرستون رئيس الوزراء البريطانى على إقتراحه عقد إتفاقية تجارية مع السيد سعيد. وفى سبتمبر ١٨٣٨ عين كوجان كمبعوث لبريطانيا لعقد إتفاقية تجارية، وفى ٣١ مايو ١٨٣٩ عقدت الاتفاقية التجارية بين بريطانيا ومسقط(٣٨).

وبناء على بنود تلك الاتفاقية تمكن الهنود من رعايا بريطانيا من الحصول على الكثير من الأمتيازات التى لم يكونوا ليحصلوا عليها، وتشمل حرية الدخول ، والاتجار ، والاستقرار فى أى جزء من أملاك السلطان . كما

---

(36) Sheriff, A., Op. Cit., p. 90. See also Nicholls, C.Op.Cit., p. 158.

(37) Indian office. Bombay Political Consultation 387/58. Hans Report, Price 21 May 1834. F.O. 45/2. Cogan Memorandum on the political relation existing between the Imam of Muscat and the British Government, 5 January 1838.

(38) F.O. 54/2 F.O. to Board of Trade, 7 Febuary, 1838.

يحق لهم كرعايا بريطانيين تملك الأراضى، والعقارات، ولايجوز تفتيش دورهم. بل أكثر من ذلك فإن المعاهدة أعطت لبريطانيا الكثير من الحقوق على حساب السكان المحليين، ووصلت إلى حد المنازعات. إذ اشترطت الا يحق للسلطان، أو ممثليه مثل القاضى والوالى التدخل فى حال نزاع بين الرعايا البريطانيين، ورعايا دولة مسيحية أخرى. وامتد ذلك ليشمل النزاع بين أحد رعايا السلطان. فالنزاع ينظر فى محاكم السلطان إذ كان الشاكى من رعايا بريطانيا، ويحق للقنصل البريطانى، أو من ينوب عنه حضور المحاكمة. أما إذ كان الشاكى من رعايا السلطان فيحاكم أمام المحاكم البريطانية(٤٠).

كما نصت المعاهدة على ألا تزيد نسبة الضرائب على الواردات إلى أملاك السلطان عن ٥٪، بينما أعفيت الصادرات من الرسوم. كما أعطت للطرفين حق تعيين قناصل لهما فى بلد الآخر. والحق بتلك المعاهده مواد تتعلق بمحاربة تجارة الرقيق(٤١). ويرى شريف (١٩٨٠) أن تلك الاتفاقية كانت "بداية الخضوع البوسعيدى للاستعمار البريطانى"، ذلك الخضوع الذى يرجع تاريخه إلى نهاية القرن الثامن عشر عندما قامت علاقات خاصة غير متكافئة بين عمان والهند البريطانية "المصممة" على سيطرتها على الخليج العربى(٤٢).

---

(39) Great Britain, Parlimantary Papers (hereafter cited as p.p.) Class D. Muscat. 1841 Vol. 31 (288) Imam of Muscat. Convention of Commerce Between Her Majesty and His Highness the Imam of Muscat, singed at Zanzibar May 31, 1839.

(40) Ibid

(41) P.P. 1840 Vol. 47 class D. Muscat. No. 105. Extract of a letter from Captain Cogan to Viscount Palmerston. Bombay, July 31st 1839. Sub. Enclosure in 105. Article XV of the Treaty as altered by the Imam.

انظر أيضا جون كيلى . بريطانيا والخليج ١٧٩٥-١٨٧٠ الجزء الثانى ترجمة محمد أمين عبد الله ، سلطنة عمان: وزارة التراث القومى، ١٩٧٩م ، ص ٤٩-٥٣.

(42) Shariff, A., Op. cit. p. 201.

كما أشار كوبلاند إلى تلك الاتفاقية، والاتفاقيات اللاحقة أعطت القوى الأجنبية حقوقا طالت المواطنين الزنجباريين(٤٣). ومع ذلك فإن سنوات العشرينات، والثلاثينات من القرن التاسع عشر كانت السنوات التى كان فيها السيد سعيد تقريبا مستقلا عن التأثير البريطانى، لوجود مصالح مشتركة بين الطرفين، إذ كان السيد سعيد فى حاجة إلى دعم وتأييد بريطانيا له سواء فى مسقط، أو شرق أفريقية، فى نفس الوقت الذى كانت الحكومة البريطانية تدرك أهمية السلطان، وموقع السلطنة فى الخليج العربى للمصالح البريطانية(٤٤).

تعيين أتكنز هامرتون :

تلى عقد تلك الاتفاقية تعيين أتكنز هامرتون Athkins Hamerton فى وظيفة مزدوجة كقنصل بريطانى، وكوكيل سياسى لحكومة بومبى البريطانية لدى السيد سعيد، ولم "يكن يحدث دائما أن تتفق السياسة التى تسنها حكومة الهند مع التعليمات التى تصدرها الحكومة البريطانية"(٤٥). ويمكن إضافة أن الاختلاف إن وجد كان يتمحور حول الأسلوب ، أو الوسيلة لتحقيق الهدف المنشود، لا الهدف نفسه.

عقد الاتفاقية التجارية وتعيين هامرتون بوظيفة المزدوجة يعد تغيرا فى السياسة البريطانية تجاه منطقة الخليج العربى وشرق أفريقية. وهذا يدعونا إلى محاولة توضيح إهتمامات كل من وزارة الخارجية البريطانية، وحكومة بومبى البريطانية.

كان اهتمام وزارة الخارجية البريطانية فى ذلك الوقت يتمثل وبشكل أساسى فى محاولتها المحافظة على الوضع القائم فى شرق أفريقية. وكان ذلك

---

(43) Coupland, R., East Africa and Its Invaders. pp. 368-9., 385-6.
(44) Nicholls, A., Op. cit. p. 161.
(٤٥) د. جمال قاسم، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٨.

يعنـى أولا إبعـاد دول أجنبيـة منافسـة لبريطانيـا كالولايـات المتحـدة الأمريكيـة وفرنسا من الحصول على موطىء قدم لها فى شرق أفريقية، وعد التفريط فى المركز البريطانى المتفوق فى السلطنة العربية. ثانيا اسـتغلال محاربـة تجـارة الرقيق لتحقيق الغرض المشار إليه أعلاه، والتدخل فى شئون السلطنة العربيـة بما يخدم المصالح البريطانية(٤٦).

كـانت وزارة الخارجيـة البريطانيـة تهدف الحـد مـن النفـوذ الأمريكـى المتزايد فى أملاك السلطان خاصة بعد نجاح الولايات المتحدة فى عقد إتفاقيـة تجارية، وإقامـة قنصليـة لهـا فـى زنجبـار، ومـا تلـى ذلـك مـن نشـاط تجـارى إمريكى. ونجاح التجار الأمريكيين فـى كسـب التجـار الهنـود، وبـروز تعـاون تجارى هندى أمريكى. كما كانت وزارة الخارجية البريطانية تهدف إلى إبعـاد منافسـها فرنسـا مـن الحصـول علـى موطـىء قـدم لهـا فـى مسـقط، أو شـرق أفريقية، وبخاصة وأن فرنسـا كـان لهـا نشـاط متزايد فـى القسـم الغربـى مـن المحيط الهندى كرد فعل للتحرك البريطانى نحو البحر الأحمر(٤٧).

وكان تضمين الاتفاقيـة التجاريـة لعـام ١٨٣٩ بنـودا فـى مكافحـة الـرق يعنى الرغبة فى استغلال تلك القضيـة بمـا يخـدم مصـالح بريطانيـا، وهـو مـا سوف نتناوله لاحقا.

أما بالنسبة لاهتمامات حكومة بومبى البريطانية فإنها كانت تدرك أهمية العلاقات التى كانت تربط الهند بزنجبار، كما كانت تعى أهمية وجـود الجاليـة الهندية فى شرق أفريقية. إلا إنها كانت ترغب فى وضع أعينهـا علـى منطقـة

(46) Coupland, R., East Africa and Its Invaders. p. 488-9., 385-6. Sheriff, A., Op. cit. p. 202.

(٤٧) فى علم ١٨٣٩ تأسست القنصلية الفرنسية فى زنجبار . ووصل القنصل الفرنسى عام ١٨٤٠ إلا أن السيد السعيد وبسبب الضغط البريطانى تلكأ فـى الموافقـة علـى قبوله حتى عام ١٨٤٤. رودلف روت، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٩.

الخليج العربى الحساسة، والمهمة كطريق للتجارة المتجهة إلى الهند. وكانت تهدف تعيين اثكنز هامرتون كوكيل سياسى محاولة ثنى السيد سعيد من إعطاء جل إهتمامه فى الجزء الأفريقى من ممتلكاته "لما يمثله وجوده فى مسقط من حماية للمصالح البريطانية"، أى أن محاولات حكومة بومبى البريطانية باءت بالفشل(٤٨).

وباستقرار السيد سعيد فى عاصمته الجديدة زنجبار ١٨٤٠ تحول التوازن الاقتصادى والسياسى من مسقط فى الجزيرة العربية إلى زنجبار فى شرق أفريقية. وكان لذلك التحول أثره فى إجبار هامرتون، وعلى "مضض" منه فى اللحاق بالسيد سعيد(٤٩). وبالفعل وصل هامرتون إلى زنجبار فى مايو ١٨٤١ وهو بذلك أول قنصل بريطانى فى زنجبار.

هامرتون والمبررات الايديولوجية :

عند مقدم هامرتون كان يوجد حوالى ٧٠٠ هندى مستقرين على طول الساحل الشرقى لأفريقية(٥٠).

وكان الهنود بشكل عام قد بنوا لأنفسهم نفوذا إقتصاديا، ونجحوا فى انتزاع الكثير من العوائق التى واجهتهم بمدة طويلة قبل مقدم هامرتون. ألا أنهم كانوا يتميزون بعدم الوضوح فى تحديد إنتماءاتهم الحقيقية. إذ كانوا تارة يدعون أنهم من رعايا بريطانيا بينما نجدهم فى تارة أخرى يدعون أنهم من رعايا السلطان. وكان ذلك يتم وفقا لحاجاتهم التجارية الآنية، إذ كانت قواربهم ترفع العلم البريطانى ، أو العربى وفقا لأى ميناء يقتربون منه. وكان الهنود من تجار الرقيق يفضلون التعامل معهم كزنجباريين، وكذلك الحال عند

---

(48) Sheriff, A., Op. cit. p. 202.

(49) Ibid.

(50) F. O. 54/4 Hamerton to the Government of Bombay, Zanzibar, 13 July, 1841.

الاتجار مع ساحل المريما المقابل لزنجبار. وكـان ساحل المريمـا يعد منطقـة محرمة على التجار الأجانب. إلا أن الهنود توقفوا عن ممارسة عدم الوضـوح فى إنتماءاتهم عندما أخـذت بريطانيـا تسـتغل سياسـة محاربـة تجـارة الرقيـق، وتأكيدها على عدم تعامل رعاياها بتلك التجارة غير المشـروعة، وكـانت تلـك تعد المرة الأولى التى أجبر فيها الهنود على تحديد وضعهم القانونى(٥١).

وفى تقريره الذى رفعـه إلى حكومـة بومبـى البريطانيـة فـى ١٣ يوليـو ١٨٤١ ذكر هـامرتون بأنـه وجـد أن المصـالح البريطانيـة كـانت هامشـية مـع ركائز قليلة للتأثير فى زنجبار.

ممـا أشـار هـامرتون إلـى التجـارة المباشـرة بيـن بريطانيـا وزنجبـار ووصفها بأنها كانت هامشية، أو غير موجودة . وفى وصفه للشعور العام لدى السكان العرب والسواحليين تجاه بريطانيا ذكر هامرتون بأنه شـعور معـاد "إذ يتكلـم العـرب بصـوت مسـموع حـول قـوة أمريكـا وثروتهـا وأفضيلـة البحـارة والأمريكان والفرنسين(٥٢). أما بالنسبة للهنود مـن غير رعايـا بريطانيـا بيـن هامرتون بأن أولئك ينظرون إلى أنفسهم على أنهم تجارا محليين، كمـا كـانوا يشاركون العرب والسواحليين أحاسيسهم، وعواطفهم، وأظهروا "شعوراً قاسياً" ضد التدخل البريطانى فى شئون زنجبار. ويعتقد هـامرتون بـأن السـبب وراء ذلك إنما يعود لخوف أولئك الهنود من فـرض قيـود علـى تجـارتهم، وتملكهـم للرقيق(٥٣). وما لم يذكره هامرتون هو مشاركة الهنـود للعـرب والسـواحليين فى أحاسيسهم وهى حالة طبيعية نتيجة للعلاقـات التاريخيـة التـى كـانت تربـط الهنود بالعرب والسواحليين ، وكذلك المصـالح التجارية المشتركة. إضـافة إلـى ذلك الروابط الاجتماعية التى كانت تربط بين تلك المجموعات العرقية، والتى

(51) Nicholls, C., Op. cit. p. 291.
(52) F. O. 54/4 Hamerton to the Government of Bombay, Zanzibar, 13 July, 1841.
(53) Ibid.

كان ثمرتها بروز الشعب السواحيلى نفسه، وهو خليط مـن العرب، والفرس، والأفارقـه، والهنـود. فـلا عجب اذن أن يكـون الأمريكـان غـير المتحمسـين لمحاربة الرق وتجارته، والفرنسيون النشطون فى تلك التجارة الأكثر تفضيـلا من الانجليز. وذكر كرفتون (١٩٢٥) حول تلك الفترة مبينا أن السفن الحربيـة البريطانية لـم تزر زنجبـار منذ عدة سنوات، بينمـا كـان التـأثير الأمريكـى، والفرنسى فى أحسن حالاته(٥٤).

وكان من الطبيعى أن يحاول هامرتون جاهدا تعزيـز النفـوذ البريطـانى فى زنجبـار. وكـان ذلك يتطلب العمل علـى إبعـاد القـوى الأخـرى المنافسـة لبريطانيا كالولايات المتحدة وفرنسا. وهـذا بـدوره يحتـاج إلـى تعـاون الجالية الهندية القوية إقتصاديا، والتى تربط تجارها علاقـات تجاريـة واسـعة مـع كل من الأمريكين والفرنسين. مما كان يتطلب العمل على خلق أو إيجاد مـبررات لتحقيق ما يصبو إليه . مما حداه كمـا بيـن شـريف إلـى اللجـوء إلـى ركـيزتين أساسيتين أولـهما : جعل من نفسه حكما فـى مسـائل زنجبـار الداخليـة مستغلا وجود طبقة التجار الهنود القوية إقتصاديا تحت ستار أنهم من رعايا بريطانيـا، وتلـك وفـرت "المـبررات الايديولوجيـة المتعـددة" لممارسـة الهيمنـة والنفـوذ البريطانى فى شرق أفريقية **وثانيهمـا** : إستغل هـامرتون الاتفاقيـات المتعـددة لمحاربة تجارة الرقيق كوسيلة ضغط للتدخل فى شئون زنجبار الداخلية وتلك وفرت طريقا "مقنعا وإنسانيا"، والتى كـانت تعـد البدايـة للنفـوذ البريطـانى فى زنجبار(٥٥) وكانت الركيزتان اللتـان لجـأ إليهمـا هـامرتون مـترابطتين بشـكل وثيق، إذ لايمكن التطرق لاحدهما بمنأى عن الأخرى.

كان السيد سعيد يرتبط بعلاقات جيدة مـع القنصـل البريطـانى. كمـا أنـه كان يحاول قدر الإمكان إثبات حسن نواياه تجاه الادارة البريطانية فى زنجبار

(54) R.H. Crofton. The Old Consulate of Zanzibar, Oxford, 1935. p. 3.
(55) Sheriff, A., Op. cit. p. 202-2.

لما لذلك من أهمية فى تقوية، وتعزيز نفوذه سواء فى مسقط أو شرق أفريقيـة. إضافة إلى أنه كان يفخر بصداقته للانجليز. إلا أنه من جانب آخر كان يعمل على الحد من تدخل القنصل البريطانى فى شئونه الداخلية وبالذات فـى مسألة السيطرة على الجالية الهندية. كما أنه كان يرغب فى إيجاد نوع من التوازن فى علاقاته التجارية ومصالحه السياسة. وكان لذلك أثره فـى إحتدام التنافس بين السيد سعيد من جهة والقنصل البريطانى من جهة أخرى علـى كسب ود الجالية الهندية ورضاها. ومن الطبيعى أن تكون الجالية الهندية المستفيد الرئيسى من ذلك التنافس.

كان موقف السيد سعيد واضحا وصريحا فى عدم التعاون مع هامرتون فـى محاولته كسر طوق التعاون التجارى الذى كان يربط جيرام سوجى بالقنصل الأمريكى بل إنه اتخذ خطوة آثارت غضب هامرتون إذ طلب إلـى سوجى أن يقنع التجار الهنود من غير رعايا بريطانيا بـالتوقيع علـى عريضة يعلنون فيها أنهم من رعايا السلطان. وكان ضمن الأسباب التـى أدت بسوجى إلى التعاون مع السيد سعيد رسالة لأحد التجار البريطانين إلى الغرفة التجارية فى بومبى والتى تسأل فيها عن كون "البانيان" يعدون من الرعايا البريطـانين، وإذ كانوا كذلك فإن ذلك عنصرا أساسى فى القضاء على تجارة الرقيق لكونهم المشاركين الأساسيين فى تلك التجارة(٥٦). وكان لذلك أثره فـى إثـاره ملتزم الجمارك الذى كان يملك ٢٠٠ عبدا. وبالفعل قام سوجى بتلـك المهمـة، إلا أن محاولته باءت بالفشل، ولم يوقع تلك العريضة إلا عدد لايكاد يذكر(٥٧).

---

(56) F.O. 54/4 Norsworthy to Chamber of Commerce. Bombay, (1841?).

(٥٧) كان عدد الموقعين على العريضة ثلاثة فقط .

F. O. 54/4 Hamerton to the Government of Bombay, Zanzibar, 28 September, 1841.

ذكر هامرتون أن فشل سوجى فى مهمته إنما كـان يعود لخوف أولئك الهنود من تعرض أسرهم، واهتماماتهم التجارية فى الهند البريطانيـة للخطر. كما أشار إلى أن العديد من أولئـك الهنـود كـانوا لايرغبون فـى قطـع صلتهم بالوطن الأم (الهند). إضافة إلى أنهم كانوا ينظرون إلى زنجبار كوطن مؤقت وليس بديلا للوطن الأم، حيث أن العديد منهم تركوا عائلاتهم وكان يخططـون للعودة بعد جمع مبالغ كافية(٥٨). إلا أنه أغفل ذكر تدخلـه المباشر، ونجاحـه فـى إقنـاع أولئك الهنـود فـى عدم توقيع تلـك العريضـة سـواء بـالتهديد أو الترغيب، وإلا ماذا يعنى هامرتون بتعريض أسر وأهتمامات الهنود فـى الهنـد البريطانية للخطر، أو قطع صلتهم بالوطن الأم ؟. وهنا لابد من الاشـارة إلـى فشل سوجى والسيد سـعيد فـى مسـعاهما لـم يقابلـه نجـاح مـن قبـل هـامرتون إستقطاب أولئك الهنود ليكونوا رعايا بريطانين. بينما فى حقيقة الأمر نجـد أن العديد من القادمين الجـدد إلـى زنجبـار يفضلـون وضـع أنفسـهم تحـت حمايـة السلطان، أو الاحتفاظ بانتماءتهم الأصلية(٥٩).

لم يقنع السيد سعيد بفشل محاولته مع سوجى، بل حـاول بكـل جهـده أن ينكـر مطـالب هـامرتون بالسيطرة علـى عمـوم الجاليـة الهنديـة عـن طريـق مخاطبة وزارة الخارجية البريطانية. وفى خطاب له إلـى ابرديـن يسـأل السـيد سـعيد عـن هويـة أولئك الهنـود مـن غـير رعايـا بريطانيـا مـن المقيميـن، والمولودين فى زنجبار، ولديهم زوجات محليات، وأطفـال، ويملكـون الأرقـاء أن يكونوا يعدون فى نظر الحكومة البريطانية من رعايـا بريطانيـا؟ وكـان رد أبردين على خطاب السيد سعيد إجابة مطلقة، وغير محـددة عندمـا ذكـر بأنـه "لايحق لأى مواطن من الهند الحصـول على حماية القنصلية البريطانيـة ،

(58) F. O. 54/5 Hamerton to the Secret Committee. Zanzibar, 1841.
(59) Sheriff, A., Op. cit. p. 203.

ما عدا مواطنى تلك الاجزاء من الهند والتى تشكل جزءاً من أملاك التاج*(٦٠).

ومن الممكن أن يكون وراء تلك الإجابة المطلقة عدم وجود سياسة محددة المعالم تجاه وضع الجالية الهندية فى شرق أفريقية كما سبق أن ذكرنا بأن لهامرتون وظيفة مزدوجة وليس بالضرورة أن تتفق وجهات نظر وزارة الخارجية مع حكومة بومبى، إلا أنها من الممكن أن تعنى أيضا أن حكومة لندن لم تكن ترغب فى إلزام نفسها بشىء محدد مكتوب ليكون لديها مساحة أكبر للمناورة، وإستغلال تلك القضية فى الوقت المناسب. إضافة إلى ذلك كانت الخارجية البريطانية لاتحبذ الضغط على السيد سعيد لما يمثله وجوده فى زنجبار من خدمة للمصالح البريطانية العليا. إذ كان ينظر إليه على أنه من أقرب أصدقاء بريطانيا فى المنطقة، ومن الممكن الاستفادة منه فى توسيع، وتعزيز النفوذ البريطانى فى شرق أفريقية، واستغلال نفوذه على طول الساحل الشرقى لأفريقية لابعاد الدول الأجنبية المنافسة لبريطانيا كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا. ومن الجانب الآخر نظرت كل من وزارة الخارجية وحكومة بومبى البريطانية إلى الجالية الهندية كقاعدة متقدمة لاستغلالها بما يخدم المصالح البريطانية فى شرق افريقية. ولم تكن ترغب فى أن تناصبها العداء، وإنما على العكس من ذلك تحاول كسب ودها وحماية مصالحها، والتى كانت فى النهاية تصب فى المصلحة البريطانية.

وكان لتحدى السيد سعيد مطالب هامرتون فى بسط السيطرة البريطانية على عموم الجالية الهندية، وإنكار مواطنى كتش وكيثوار إدعاءات هامرتون أثره فى إعترافه فى ١٨٤١ بأنه ليس كل الهنود فى زنجبار من رعايا

---

(60) F. O. 54/6 Said to Aberdeen. Zanzibar, 1844. F. O. 54/7 Said to F.O. AH27/9/1261.

* انظر ملحق رقم (١).

بريطانيا(٦١). وكان روبرت كوجان المفاوض البريطانى لاتفاقية ١٨٣٩ أكد للسيد سعيد بأن شروط تلك الاتفاقية لاتشمل مواطنى كتش. كما أوضح له أن معاهدة الحلف الموقعة بين حاكم الكتش وشركة الهند الشرقية البريطانية ١٨١٦ لم يوضح مواطنى كتش تحت التاج البريطانى، إذ أن الشركة أقرت عدم ممارسة السلطة على شئون حاكم الكتش الداخلية(٦٢).

كان هامرتون يحاول جاهدا عدم الاقرار بوجود فوارق من الناحية القانونية الدقيقة، لأن ذلك كان يعنى حرمانه من السيطرة على عموم الجالية الهندية، إلا أن إعترافه السابق جعله يحاول تفسير التركيب البنيوى للجالية الهندية بما يتناسب وأهدافه. وفى رسالتين إلى حكومة بومبى أشار هامرتون إلى الهنود من رعايا بريطانيا من سكان بومبى، وسورات، ومناطق أخرى فى الهند. إلا أنه لم يحدد تلك المناطق الأخرى فى الهند، وكذلك لم يشر إلى مواطنى كتش وكيثوار الذين كانوا يشكلون الأغلبية العظمى من الجالية الهندية فى شرق أفريقية(٦٣).

هامرتون والمبررات (الإنسانية) :

كان لفشل هامرتون فى بسط نفوذه على عموم الجالية الهندية، إضافة إلى رغبته فى تركيع أولئك المتمردين على السلطة البريطانية وبالذات مواطنى كتش وكيثوار أن لجأ إلى إستغلال محاربة الرق وتجارة الرقيق كأداة ضغط ضد الهنود يجب أن تفهم فى الإطار العام ألا وهو محاربة الولايات

---

(61) F. O. 54/5 Hamerton to the Government of Bombay, 13 July, 1841.
(62) Sheriff, A., Op. cit. p. 204.
(63) F. O. 54/4 Hamerton to the Government of Bombay, 18 September, 1841 F. O. 54/5 Hamerton to the Secret Committee. Zanzibar, 1842

المتحدة الأمريكية وفرنسا وإبعادهما عن منطقة شرق افريقية، وتركيع مواطنى كتش وكثيوار. مما يوضح بجلاء أن الدوافع "الإنسانية" التى كانت تدعيها الادارة البريطانية فى زنجبار، وحكومة لندن ما هى إلا ذريعة لبسط الهيمنة والنفوذ البريطانى، وحماية مصالحها الاقتصادية والسياسية.

وكان تضمين الاتفاقية التجارية لعام ١٨٣٩ بنودا فى مكافحة الرق يعنى أن الوقت قد حان الاستغلال تلك القضية بما يخدم مصالح بريطانيا، ولتدعيم، وتعزيز النفوذ البريطانى فى شرق افريقية خاصة وأن اتفاقية مورسبى ١٨٢٢ كانت عديمة الفاعلية. وهذا بدوره يقودنا إلى محاولة توضيح دور الهنود المباشر وغير المباشر فى تجارة الرقيق فى شرق افريقيا.

دور الهنود المباشر وغير المباشر فى تجارة الرقيق:

كان الهنود كغيرهم من الجماعات العرقية التى تاجرت، واستقرت فى شرق افريقية تورطوا بشكل مباشر، وغير مباشر فى امتلاك الأرقاء، والاتجار به. ولايعرف على وجه الدقة البدايات الأولى لاهتمام الهنود بامتلاك الأرقاء، أو الاتجار بهم فى شرق افريقية. وهناك العديد من الكتاب والباحثين فى تاريخ المنطقة من يعتقدون بأن نشاط الهنود فى الاتجار بالرقيق إنما يعود إلى عصور موغلة فى القدم. إذ يذكر هولنجزوورث إنه ومنذ القدم كان الهنود يمارسون شراء وتوظيف الأرقاء سواء فى زنجبار، أو على طول الساحل الشرقى لأفريقية(٦٤). الا أن هولنجزوورث لم يحدد ذلك بفترة زمنية. كما أشار شريف إلى الهنود كانوا متورطين وبشكل كبير فى إمتلاك الارقاء، والاتجار بهم، كما بين أن ذلك النشاط لم يكن حكرا على جماعة عرقية بذاتها، وإنما كان يمارسها الهنود كغيرهم من الجماعات العرقية التى

---

(64) Hollingsworth, L. Op. cit. p. 30.

تاجرت، واستقرت فى شرق افريقية(٦٥). وفى القرن التاسع عشر كان الرق يعد عنصرا من عناصر التجارة، وجزاءا لايتجزأ من التنظيم الاجتماعى، والاقتصادى فى شرق افريقية. وكانت زنجبار تعد أحد المراكز الرئيسية لتلك التجارة، ولأن الأغلبية العظمى من الهنود من التجار وأصحاب الحوانيت لهذا فإنهم كانوا يحتاجون إلى أعداد من الأرقاء للعمل فى محالهم التجارية وكان عدد العمال الأحرار قليلا فى زنجبار كما أنه من الصعب الحصول عليهم، وذلك كان يتم شراؤهم أو تأجيرهم من أسيادهم العرب أو الهنود. وكذلك كان الهنود فى حاجة إلى من يقوم بخدمة منازلهم، أو كمتاع. وقد أشار هامرتون فى عدد من تقاريره إلى إحتفاظ الهنود بمحظيات كمتاع. وكان الاحتفاظ بمحظيات كمتاع عادة شائعة لدى الهنود الذين تركوا زوجاتهم فى الوطن الأم (الهند)، واستقروا فى شرق أفريقية. وأكد هامرتون فى تقرير له تلك الممارسة عندما ذكر بأنه لايوجد بانيان هندوسى، أو هندى مسلم ممن إستقر فى شرق افريقية لبعض الوقت لم يشتر أمه يعيش معها خلال مدة إقامته هناك. وفى حالة مغادرتهم عائدين إلى الوطن الأم فإنهم كانوا "عادة ينقلون ملكيتهم، أو بيعهم إلى أحد الأصدقاء من طائفتهم"(٦٦). وكان من المشهور عن "البانيان" من طائفة الهندوس أنهم كانوا لايحضرون معهم زوجاتهم إلى شرق أفريقية . وكانوا عندما يغادرون المنطقة يتركون إماءهم خلفهم. أما الهنود المسلمون، فكان من الشائع عنهم إحضار زوجاتهم معهم، وعندما يغادرون فإنهم عادة كانوا يأخذون معهم إماءهم(٦٧).

---

(65) Sheriff, A., Op. cit. p. 205.

(66) Hamerton to the Government of Bombay, 15 February, 1851. in Gray, J. Op. cit. p. 255. See also F.O. 84/1391 No 58 the "Memorandum".

(67) Idid, See also Burton, R. Op. cit. pp. 257-8.

أما فى مجال الزراعة فإنه بعد نجاح زراعة القرنفل فى زنجبار إستطاع بعض التجار الهنود فى الحصول على إقطاعيات زراعية كبيرة، وكانت تلك الاقطاعات الزراعية تدار بشكل أساسى بعمالة من الأرقاء للحصول على الأيدى العاملة الرخيصة. إضافة إلى ذلك هناك العديد من الملاك العرب من أصحاب الإقطاعيات الزراعية ممن عجزوا عن تسديد ديونهم للمرابين من الهنود، مما دفعهم كما ذكرها هامرتون١٨٤٣ إلى رهن إقطاعياتهم الزراعية لاستغلالها من قبل الهنود وفاء لدين عليهم(٦٨). إلا أن الهنود وبالذات من رعايا بريطانيا وبناء على الاتفاقيات السابقة لتحريم تجارة الرقيق وبالذات اتفاقية ١٨٣٩ ما كانوا يستطيعون إستغلال تلك الأراضى عن طريق إستخدام الأرقاء كيد عاملة لتعويض قيمة الرهن. مما جعلهم كما يؤكد شريف تحت رحمة الملاك العرب(٦٩). الا أن ما لم يتطرق إليه شريف أن الهنود من رعايا بريطانيا كانوا لايعدمون الحيلة للالتفاف على ذلك الإعلان تحت سمع وبصر الادارة البريطانية فى زنجبار. وكان الهنود من رعايا بريطانيا وعند إتهامهم من قبل المسئولين البريطانين بالتعامل بالرق كانوا ينفون تلك التهم بالادعاء بأن الأرقاء المستخدمين مملكون لأقارب، أو شركاء لهم من غير رعايا بريطانيا(٧٠). ولما كانت الادارة البريطانية حريصة على عدم الاضرار برعاياهم الهنود فإنها لم تكن تضغط وبحزم التأكيد، أو نفى تلك الادعاءات. مما يوضح أن الاضرار بمصالح الهنود يعنى الاضرار بمصالح بريطانيا العظمى.

وكان لانتقال السيد سعيد إلى زنجبار، وتطور إقتصادياتها، وزيادة

(68) F. O. 84/1146 Hamerton to the Government of Bombay. Zanzibar, 9 October, 1843.

(69) Sheriff, A., Op. cit. p. 204.

(70) P.P. 1868 Vol. 56 Class B. Slave Trade Inclosure (1) in No. 79. Consul Churchill to the Secreatary of State to Government of Bombay. Zanzibar, December 22, 1867.

الطلب على الأيدى العاملة لتلبية حاجة التوسع الزراعى أن شجع الهنود على زيادة مساهمتهم فى تجارة الرقيق، خاصة أنها كانت تجارة مربحة، وتدر دخلا مجزيا بالنسبة لهم. وفى تقرير لها مرتون إلى حكومة بومبى فى ١٣ يوليو ١٨٤١ ذكر أن عدد الأرقاء الذين كانوا يشحنون إلى زنجبار من داخليه القارة الأفريقية كانوا ما بين ٨٠٠٠ إلى ٩٠٠٠ عبد(٧١). كما أشار إلى أن تحرياته أثبتت أن الهنود بشكل عام كانت لهم إهتمامات فى تملك الارقاء، والاتجار بهم، بل ذهب هامرتون إلى أبعد من ذلك عندما أتهم جيمع الهنود المستقرين فى شرق افريقية، والبالغ عددهم بحدود ٧٠٠ فرد بأنهم كانوا سماسرة، وتجار رقيق. وركز هامرتون فى تقريره على دور ملتزم الجمارك الهندوسى. وكان الملتزم يحصل على ضريبة مقدارها دولار واحد عن كل عبد يطأ قدمه الساحل. وكانت تلك الضرائب تشكل جزءا كبيرا من دخل السيد سعيد(٧٢).

أما بالنسبة لوكلاء ملتزم الجمارك على طول الساحل الشرقى لأفريقية فإنه كان من صميم عملهم معرفة كل ما يتعلق بتجارة الرقيق سواء الأرقاء المجلوبين إلى الساحل، أو أولئك الذين كان يتم شحنهم إلى الخارج. وكان الوكلاء بذلك على دراية تامة بكل ماله علاقة بتلك التجارة، لذا فإنه كان من مصلحتهم عدم إضمحلالها أو إفشاء معلومات عنها(٧٣).

ذكر هامرتون فى يناير ١٨٤٢ بأن تملك الهنود للأرقاء كان شاملا. كما بين أن السماسرة "البانيان" من طائفة الهندوسى كانوا يحصلون على الأرقاء عن طريق زعماء القبائل الأفريقية فى الداخل. وكان أولئك الزعماء

---

(71) F. O. 54/5 Hamerton to the Government of Bombay. Zanzibar, 13 July, 1841.

(72) Ibid.

(73) F.O. 48/1391 No 58 the "Memorandum".

الأفارقة يجلبون أسراهم فى الصراعات القبلية إلى الساحل ليتم بيعهم إلى سمسار من "البانيات". كما كان أولئك الزعماء يجلبون معهم العاج والكوبال والصمغ محملة على ظهور الأسرى. وكانوا ويحصلون فى المقابل على بضائع كالخرز والأقمشة ومنتجات هندية أخرى. وكانت المقايضة أساس التعامل، ولا يستخدم فيها العملات النقدية(٧٤).

أشار هامرتون فى تقريره إلى الهندوس كان لهم النصيب الأكبر من تلك التجارة الساحلية، إلا أنه لم يغفل الاشارة إلى مشاركة الهنود المسلمين فى ذلك الاستنزاف البشرى وإن كان نصيبهم أقل من الهندوس. كما أكد هامرتون أن الهنود المسلمين كانوا وبشكل أساسى يشترون الارقاء كخدم للمنازل بينما كان الهندوس يتعاملون بهم وبالالاف(٧٥). لم يوضح لنا هامرتون فى تقريره السبب وراء ذلك، ولكن من المعتقد أن الهندوس كانوا أكثر ثراء من الهنود المسلمين. كما أن تلك التجارة كانت تدر عائدا مجزيا مما حدا الهندوس إلى محاولة عدم الافساح لعناصر أخرى لتنافسهم فى ذلك المجال. وقد ذكر هامرتون فى تقرير له إلى حكومة بومبى فى ٢٩ أغسطس ١٨٥١ أن نسبة الفوائد التى كانت يجنبها أولئك التجار الهنود من وراء تلك التجارة ما بين ٣٠٠ إلى ٥٠٠٪(٧٦). . ا العائد الكبير من وراء الاتجار بالرقيق يبين بجلاء سبب إهتمام الهنود فى الاتجار بالرقيق. كما يوضح التنافس بين الطوائف الهندية للسيطرة على تلك التجارة المربحة، إضافة إلى ذلك فإنه كان سببا من أسباب اتساع تلك التجارة وإزدهارها، كما كان الارقاء من وقت وضع السمسار الهندى يده عليهم إلى حين وصولهم محطتهم النهاية (سوق النخاسة)

(74) Hamerton to the Government of Bombay 2 January, 1842. in Gray, J. Op. cit. p. 2[illegible].

(75) Ibid.

(76) Hamerton to the Government of Bombay, 29 August, 1851. in Gray, J. Op. cit. p. 256.

فإنهم كانوا لايزودون الا بطعام يكاد يكفى لابقاءهم أحياء(٧٧). وهذا من الممكن أن يفسر أيضا السبب وراء تلك الأرباح العالية التى كان يجنيها تجار الرقيق الهنود.

كان السيد سعيد يؤمن بأن ثراء الداخل سوف يعود بالفائدة على الساحل. لهذا فإنه كان يشجع التجار العرب والمغامرين على إرتياد الداخل أملا فى إيجاد أسواق جديدة، ولربط الساحل بالداخل. مما كان له أثره فى توغل أولئك التجار، والمغامرين العرب فى أماكن لم يرتدها أحد من التجار الأجانب قبلهم. وأستقر العديد منهم فى الداخل، وأسسوا بعض المراكز التجارية. وأحتكر التجار العرب وبعض السواحليين التجارة مع الداخل، لأن النشاط التجارى الهندى كان يقتصر على الساحل(٧٨).

وكانت من أبرز السلع التى كان يبحث عنها أولئك التجار، والمغامرون العرب الذهب ، والعاج والعبيد، ولما كانت تلك التجارة تحتاج إلى تمويل لجأ أولئك التجار، والمغامرون إلى الهنود للحصول على إحتياجاتهم. وكان الهنود من جانبهم يشجعون التجارة مع الداخل، لما كان يوفره ذلك من عائد مجز، وتصريف لبضائعهم، مما حداهم إلى تقديم التسهيلات إلى العرب، وتمويل حملاتهم إلى الداخل. وكان التمويل يتم بطريقة الائتمان، أو الدين. ويحصل التجار العرب على البضائع كالأقمشة، والخرز، والأسلاك النحاسية، وأشياء أخرى تستعمل فى المقايضة مع الداخل. كما كان الهنود يزودونهم بالبنادق والبارود للسيطرة على الأرقاء، والدفاع عن أنفسهم. وفى حالة عودة أولئك التجار، والمغامرين من رحلة الداخل، فإنهم كانوا يقومون بتسديد ما عليهم إلى التجار الهنود سواء نقدا، أو بضائع مجلوبة من الداخل(٧٩). ومن المفيد

---

(77) Hamerton to the Government of Bombay, 2, January, 1842. in Gray, J. Op. cit. p. 256.

(78) F.O. 48/1391 No.58 the "Memorandum".

(79) Ibid.

أن نشير هنا إلى أن الهنود أنفسهم كانوا يحصلون على معظم بضائعهم من تجار أمريكيين، وأوربيين بطريقة الائتمان، والتى تصل إلى ستة أشهر. وكان التجار الهنود بدورهم يدفعون للتجار الغربيين من عوائد أرباح الداخل. مما يعنى أن العرب والسواحليين والهنود والأمريكيين والأوربيين كانوا متورطين فى تجارة الرقيق سواء بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة. والإنسان الأفريقى كان الخاسر من تلك التجارة حيث كان يباع ويشترى، وبأبخس الأثمان. كما أن ذلك يوضح أن تجارة الرقيق ليست حكرا على جماعة عرقية بعينها، وإنما مارستها معظم الجماعات العرقية التى تاجرت، واستقرت فى شرق أفريقية.

فى ٦ ديسمبر ١٨٤٣ أرسل هامرتون تقريرا إلى حكومة بومبى البريطانية، وفى ذلك التقرير أشار إلى نشاط مواطنى كتش وكيثوار فى إمتلاك الأرقاء، والاتجار بهم. وأثار فى تقريره قضيتين أساسيتين أولهما إتهامه للبانيان الهندوسى بتهريب فتيات هنديات إلى زنجبار، والثانية تخوفه من فقدان السيطرة على عموم الجالية الهندية، وبالذات رعايا بريطانيا(٨٠).

أما بالنسبة للقضية الأولى : أثبتت تحريات هامرتون بأن نشاط التجار الهنود فيما يتعلق بتجارة الرقيق لم يكن حكرا على شرق إفريقية، وإنما إمتد ليشمل مناطق شبه القارة الهندية. إذا كان النخاسون الهنود يقومون باختطاف فتيات هنديات من قراهن فى الهند وشحنهن إلى شرق أفريقية. وقد ألقى جرى (١٩٦٢) مزيدا من الضوء على تلك التجارة. وكان النخاسون الهنود لايعدمون الوسيلة لتهريب الأرقاء بعيدا عن أعين الادارة البريطانية هناك، أو فى تحاشى سفن مكافحة الرق البريطانية. وكان من الشائع تسجيل الأرقاء كبحارة ، أو زوجات للبحارة ، أو كخدم لمسافرين على ظهر السفن المتجهة إلى شرق أفريقية. كما كانت تدفع مسبقا عمولة نظير ذلك العمل لأعضاء

(80) I.O. Board Collections. No. 33. Hamerton to the Government of Bombay, Zanzibar, 9 December, 1843. draft No. 253.

طاقم السفينة. وكانت معظم الضحايا شابات هنديات يجلبن للعمل، أو للمتاع لأشخاص فى زنجبار. وفى أحيان كثيرة كن عرضة للبيع فى سوق النخاسة(٨١). وكانت هناك العديد من الحالات لفتيات هنديات نجح السيد سعيد فى تخليصهن من براثن العبودية، وتسليمهن إلى هامرتون وفى هذا الصدد يذكر جرى نقلا عن الجنرال رجبى الذى تولى قنصلية زنجبار بعد هامرتون. أن السيد سعيد أسهم وإلى حد كبير فى الحد من الاتجار فى الفتيات الهنديات فى شرق أفريقية. كما أشار إلى أن السيد سعيد أمر وكلاءه بمراقبة سوق النخاسة، وإبلاغة فى حالة عرض أى فتاة هندية للبيع سواء أكانت من رعايا بريطانيا، أم من رعايا المحميات، والامارات الهندية(٨٢). إن ما ذكره رجبى هو محاولة لايجاد أدلة تدل على أن السيد سعيد كان ضد تجارة الرقيق ويعاملهم معاملة إنسانية ويعمل على تحريرهم. وهنا لابد من توضيح أن السيد سعيد أشتهر عنه معاملته الإنسانية واللائقة للارقاء إلا أنه لم يكن ضد تجارة الرقيق وأنما كان ينفذ سياسة بريطانية أجبر وعلى مضض منه على إتباعها.

أما بالنسبة للقضية الثانية التى أثارها هامرتون فكانت تخوفه من فقدان السيطرة على عموم الجالية الهندية. وكان مصدر قلق هامرتون عدم انصياع مواطنى كتش وكيثوار لسلطة الادارة البريطانية، وعدم إمتثالهم لأوامره. وكذلك ازدياد نشاط مواطنى تلك الامارتين فى امتلاك الأرقاء، والاتجار بهم. إضافة إلى ذلك عدم وجود تعليمات محددة من بومبى فى كيفية التعامل مع مواطنى تلك الامارتين. وكان أكثر ما يخشاه هامرتون أن عدم التعرض لهما من الممكن أن "يشجع كل الرعايا البريطانيين أو مواطنى الهند على الادعاء بأنهم من رعايا حاكم كتش"(٨٣). مما يكون له أثره فى فقدان السيطرة على

(81) Gray, Op. cit. p. 254.
(82) Gray, J. Op. cit. p. 254.
(83) Ibid P. 255.

الجالية الهندية، تلك الجالية التى تعد من الناحية الاقتصادية من أغنى الجاليات، وأكثرها نفوذا. كما تحرمه من إستغلال تلك الجالية لخدمة المصالح الاقتصادية، والسياسية لبريطانيا، لما تمثله تلك الجالية من وسيلة ضغط ضد سلاطين زنجبار. كانت إعداد الجالية الهندية فى ازدياد مستمر إذ ارتفع عددهم من ٢٠٠نسمه عام ١٨١٩ إلى ٣٥٠ نسمة فى منتصف الثلاثينات إلى تقريبا ٧٠٠ نسمة عند مقدم هامرتون ١٨٤٠. وبعد أربع سنوات من ذلك التاريخ وصل عدد الهنود إلى أكثر من ألف نسمة. ويذكر كوبلاند أن عدد الهنود المسلمين كان فى حدود ٦٠٠ إلى ٧٠٠ نسمة، بينما كان عدد الهندوس فى حدود ٥٠٠ نسمة(٨٤). أما الهنود المسيحيون فكانت أعدادهم قليلة جدا، وأغلبهم كانوا كاثوليك قدموا من جوا **Goa** المستعمرة البرتغالية، وكانوا يعدون رعايا برتغاليين(٨٥). وكان لتزايد أعداد الجالية الهندية وبالذات من كتش أن جعل هامرتون أكثر حذرا فى تعامله مع تلك الشريحة من الجالية الهندية.

وإذ كان هامرتون قد تردد فى فرض ما كان يصبو إليه على مواطنى كتش وكيثوار، فإنه كان أكثر ترددا تجاه الهنود من رعايا بريطانيا. ومن المفارقات العجيبة أن تردد هامرتون تجاه دور الهنود فى تجارة الرقيق كان يقابله عزم وتصميم لمنع العرب والسواحليين من الاتجار بالأرقاء بحجة الدوافع الإنسانية. إذ فى ٧ ديسمبر ١٨٤٣، نجح هامرتون فى الضغط على السيد سعيد، وإقناعه فى إصدار إعلان ذكر فيه أنه سوف يوقع أشد العقوبة ضد من يتعامل فى بيع، أو شراء الأرقاء مع الرعايا البريطانيين(٨٦) وأدى

---

(84) J.H. Hutton. The Indian Middle Class : Their Groth in Modern Times. London 1961. p.276. See also. Coupland, R. East Africa and Its Invaders. P. 484.

(85) Delf, G.Op. cit., p. 10.

(86) I.O. Board Collections. No. 33. Hamerton to Bombay, Zanzibar, 9 December, 1843. draft No. 253.

نشر ذلك الإعلان إلى سخط، واستياء الهنود من رعايا بريطانيا. إضافة إلى ذلك هدد الهنود من رعايا بريطانيا هامرتون بأنهم سوف يطلبون حق حماية السلطان كرعايا له أن هو أصر على موقفه، أو أن يعلنوا أنهم من رعايا حاكم كتش. مما كان له أثره فى تردد هامرتون لذلك لم يعمل جاهدا على تطبيقه. وهامرتون، نفسه ذكر فى رسالة سابقة إلى بومبى فى ١٨٤١ بأنه كان يشعر بالأسف والندم، للإجراءات التى إتبعها لحرمان الرعايا البريطانيين من الاتجار فى الرقيق. وكان يرى بأن ذلك سوف يكون له أثره فى إنهيار إقتصاديات الهنود البريطانيين ، وحرمانهم من التجارة على حساب مواطنى كتش(٨٧).

وهذا يعزز ماذهبنا إليه آنفا من أن محاربة نشاط الهنود فى إمتلاك الأرقاء، والاتجار بهم كان وسيلة، وليس غاية . إذ أنها كانت وسيلة لاخضاع مواطنى كتش وكثيوار المتمردين على السلطة البريطانية، والسيطرة على مواطنى تلك الامارتين الهنديتين كان يعنى إخضاع عموم الجالية الهندية لرغبات، وأوامر الادارة البريطانية فى زنجبار بما يخدم المصالح البريطانية العليا.

أما بالنسبة لموقف حكومة بومبى البريطانية فإنها وإن كانت تهدف إلى تقوية، وتعزيز النفوذ البريطانى فى المنطقة، إلا أنها كانت لاتشاطر هامرتون الوسيلة فى تحقيق الهدف المنشود. ولتوضيح الصورة تبين أن الرق لم يكن محرما بشكل كامل فى الهند البريطانية. كما أن مرسوم ١٨٣٣ الذى ألغى بموجبه تجارة الرقيق فى المستعمرات البريطانية لم يشمل الهند. إضافة إلى ذلك أن مرسوم ١٨٤٣ ألغى الصفة القانونية للرق فى الهند البريطانية، إلا أنه لم يلغ الرق بشكل شامل وفورى وإنما ألغى صفته القانونية، أى عدم شرعيته

(87) F. O. 54/5 Hamerton to the Government of Bombay. Zanzibar, 13 July, 1841.

مما يعنى أن الرق كنظام غير معترف به، ولكنه كان موجودا وحكومة بومبى البريطانية كانت لاتعارض حق الهنود فى الحصول على حماية السلطان إن كانوا يرغبون فى ذلك. وكانت ترى بأنه لايحق للادارة البريطانية فى زنجبار حماية أى مواطن من الهند ما لم يتم تسجيل إسمه لدى القنصلية البريطانية. كما أنها لاتعارض تورط الهنود فى امتلاك الارقاء، والاتجار بهم. إذا كانت تعتقد بأنه كما يحق للعرب ، والسواحليين إمتلاك الارقاء، والاتجار بهم فإن للهنود أيضا الحق فى ذلك. ولما كان الهنود من النشطين فى إمتلاك الأرقاء، والاتجار بهم، كما كانوا يعدون الممول الرئيسى لتجار الرقيق، وكسماسرة ، ووسطاء العمليات التجارية فإن اندثار تلك التجارة كان يعنى تعرضهم لضربة اقتصادية قاسية ، لم تكن حكومة بومبى البريطانية ترغب فى حدوثها(٨٨). لهذا فإن حكومة بومبى كانت حريصة على عدم المساس بمصالح الجالية الهندية سواء كانوا من رعايا بريطانيا أو من غير رعايا بريطانيا. إضافة إلى ذلك كانت الجالية الهندية الغنية إقتصاديا وذات نفوذ المتزايد فى زنجبار تربطها علاقات ومصالح متبادلة مع الوطن الأم الهند.

ومن المعروف أن شبه القارة الهندية كانت تعد من أهم المستعمرات البريطانية. وهذا يعنى أن حماية مصالح الجالية الهندية كان يهدف فى الأساس إلى حماية المصالح الاقتصادية، والسياسية البريطانية. وهنا لابد من الاشارة إلى أنه بعد عام ١٨٤٨ لغاية ١٨٥٥ انتهت تقريبا التجارة البريطانية المباشرة مع زنجبار، إذ لاتوجد سجلات لسفن تجارية بريطانية زارت زنجبار، ولعل السبب فى ذلك يعود إلى أن التجار الهنود اخذوا يجلبون البضائع البريطانية إلى الساحل عن طريق الهند. وهذا يعنى أن الشركات والمؤسسات البريطانية رأت أنه من الأوفر لها أن تركز نشاطها على شبه

(88) Nicholls, C. Op. cit., p. 209.

القارة الهندية، ومن هنا يقوم التجار الهنود ببيع البضائع البريطانية لقدرتهم على تحمل أرباح أقل مما تتحمله الشركات البريطانية.. إضافة إلى ذلك فشل القنصل البريطاني هامرتون في إعطاء معلومات مفصلة حول الأوضاع الاقتصادية في شرق افريقية، وكذلك تشجيع السفن البريطانية(٨٩). مما مكن الهنود من أن يكونوا قوة إقتصادية في نفس الوقت كانوا يقومون بتصريف البضائع البريطانية. إن الوسائل التي إتبعتها كل من وزارة الخارجية البريطانية، أو حكومة بومبي البريطانية، أو تلك التي لجأ إليها هامرتون لمحاربة تجارة الرقيق كانت تنشد إلى تحقيق الهدف ذاته وهو تعزيز وتقوية النفوذ البريطاني في شرق أفريقية، ولكن بوسائل مختلفة.

في عام ١٨٤٤ أفتتحت فرنسا قنصلية لها في زنجبار. وكان السيد سعيد يأمل من وراء ذلك الافتتاح إيجاد نوع من التوازن السياسي، والاقتصادي مع بريطانيا. إذ كانت العلاقات بين السيد سعيد والقنصل البريطاني قد وصلت إلى الحد الذي طلب فيه السيد سعيد من الحكومة البريطانية تغيير القنصل البريطاني واستبداله بآخر. وفي ١٨٤٥ طلب ابردين عزل هامرتون بعد الشكاوى العديدة التي تلقاها من السيد سعيد، إلا أن تغير الوزارة البريطانية حال دون تحقيق ذلك واستمر هامرتون في عمله السابق كقنصل لبريطانيا في زنجبار(٩٠).

في ٢ أكتوبر ١٨٤٥ عقد السيد سعيد إتفاقية تجارية مع الحكومة البريطانية. وكانت الاتفاقية قد نصت في أحد بنودها على حرمان الرعايا البريطانيين من العمل في تجارة الرقيق(٩١). ومن المعروف أن بريطانيا في معظم إتفاقياتها الرسمية تشير إلى الجالية الهندية سواء أكانوا من رعايا

---

(٨٩) روبرت لاندن ، مرجع سبق ذكره. ص ٧٥.

(90) Nicholls, C. Op. cit., p. 193.

(91) Gray, J. Op. cit., p. 248.

بريطانيا، أم من غير رعايا بريطانيا على أنهم من رعاياها. ومن الملاحظ أنه فى هذه الاتفاقية كما فى سابقاتها لم تتطرق إلى موضوع الرق، وإمتلاك الارقاء، وإنما فقط تجارة الرقيق. إن عدم وضع نص بهذا الخصوص من الممكن أن يعزز ماذهبنا إليه آنفا من عدم رغبة بريطانيا فى تعريض مصالح الهنود للخطر، واهتزاز أوضاعهم الاقتصادية. وكان الهنود من جانبهم سواء من رعايا بريطانيا، أو من غير رعايا بريطانيا يتخوفون من تنفيذ هامرتون لما جاء فى تلك الاتفاقية المتعلق بتجارة الرقيق، مما يعنى حرمانهم من شراء، أو بيع الارقاء. وكان هناك تخوف من حصول حالات تفليس، وخاصة بين من كانوا يملكون الاقطاعيات الزراعية المدارة من قبل الارقاء كيد عاملة. وكان لذلك التخوف أثره فى عدم إستقرار السوق التجارية جاعلا المادة شحيحة، ومانعا إجراء رهونات جديدة بين ملاك الأراضى من العرب ودائنيهم من الهنود. وذكر تاجر أمريكى زار زنجبار ١٨٤٦ بأنه كان هناك الكثير من الخوف من حصول حالات تفليس بين الهنود(٩٢) . ولما كان هدف هامرتون تركيع مواطنى كتش وكيثوار فإنه أخذ يتحين الفرص لتحقيق هدفه المنشود. وكان لزيارة سفينتين حربيتين بريطانيتين "Castor" و "Dee" لزنجبار ١٨٥٠ أن زودت هامرتون بفرصة فى محاولاته السيطرة على مواطنى كتش وكيثوار. وكان هامرتون قد جمع معلومات حول المؤسسات الهندية القريبة من الحدود الجنوبية لاملاك السيد سعيد، كما جمع معلومات عن مدى تعاملها بتجارة الرقيق. وضغط على السيد سعيد، إلى أن نجح فى الحصول على موافقته فى السماح للسفن الحربية البريطانية فى دخول الموانى، والأنهار ، والخلجان، التى كانت تقع ضمن أملاكه فى الحدود الجنوبية . وكان يرغب من خلال ذلك السماح الضغط على مواطنى كتش

---

(92) Sheriff, A., Op. cit. p. .

الذين كانوا يتعاملون بتجارة الرقيق فى تلك المنطقة البعيدة عن أعين السلطة البريطانية(٩٣).

وفى مايو ١٨٥٠ اكتشف البحارة الانجليز فى منطقة "Massani" و "Kionge" حول ديلجادو ما وصف بأنه محجر للارقاء. وحسب التقارير فإن ذلك المحجر المزعوم كان قادرا على استيعاب ٥٠٠٠ عبد. إلا أن البحارة عند تفتيش المحجر لم يجدوا بداخله غير بضائع مملوكة لبعض التجار الهندوس من "البانيان" من مواطنى كتش. كما وجدوا سفينة راسية قرب المحجر. قام البحارة الانجليز باحتجاز السفينة، كما قبض على أربعة هنود من "البانيان" من مواطنى كتش كان يشتبه بأن لهم علاقة بذلك المحجر المزعوم. وأرسل الهنود الأربعة إلى زنجبار تمهيدا لمحاكمتهم(٩٤).

ومن خلال التقارير التى أرسلها هامرتون إلى حكومة بومبى أعترف بفشله، وعدم قدرته على إبراز أى دليل إثبات ضد مواطنى كتش بالتعامل بتجارة الرقيق، أو ملكية المحجر، أو السفينة. إلا أن الغطرسة الانجليزية أبت التراجع عن موقفها. وتم سجن مواطنى كتش الأربعة لأكثر من شهر. كما أمر هامرتون بترحيلهم بعد تنفيذ العقوبة إلى الهند. إضافة إلى ذلك فإنه أثناء تفتيش المحجر المزعوم قام البحارة الانجليزية بإحداث تخريب للبضائع من إتلاف، وتكسير بحجة البحث. كما قتل ثلاثة هنود من مواطنى كتش عندما حاولوا منع تدمير المحجر المزعوم(٩٥). وكان حجم التلفيات والتكسير كبيرا مما يعطى الانطباع بأنه حدث بتعمد من قبل البحارة الانجليز الذين فشلوا فى الحصول على ما كانوا يصبون إليه، وهو الأرقاء.

وبعد مضى شهرين على تلك الحادثة فى يوليو ١٨٥٠ قام هامرتون بالطلب إلى السيد سعيد باصدار مرسوم جديد يحرم بموجبه على الهنود من

---

(93) F. O. 84/815 Hamerton to Wyivl. Zanzibar, 8 May, 185(.
(94) Sheriff, A., Op. cit. p. 204.
(95) Ibid. P. 205.

رعايا بريطانيا الاتجار فى الرقيق. ولعل ذلك المرسوم هو ما قصدته سالمة بنت سعيد عندما ذكرت بأنه كان للقرار وقعه الشديد على الهنود من رعايا بريطانيا من مالكى الرقيق. وكان البعض من أولئك الهنود "يملك المئات من العبيد" لادارة إقطاعياتهم الزراعية. وذكرت الأميرة سالمة بأن الهنود إشتكوا من ذلك القرار مر الشكوى. وأرسلوا إلينا زوجاتهم، وبناتهم يطلبن منا الرحمة، والعون(٩٦) لا أن الهنود فشلوا فى إقناع السيد سعيد بالوقوف إلى جانبهم. وكان السبب وراء ذلك كما ترى الأميرة هو كون أولئك الهنود من رعايا بريطانيا، وأن "لبريطانيا الحق فى أن تمنع رعاياها من مزاولة ما تعتقد أنه خطأ"(٩٧). ولكن مالم تذكره الأميره هو هو أنه ليس كل الهنود من رعايا بريطانيا، ولكن ذلك ما درجت على ذكره المعاهدات والمراسلات الرسمية للادارة البريطانية فى زنجبار لأهداف سياسية واقتصادية أشرنا إليه آنفا. إضافة إلى ذلك أن السيد سعيد كان فى أواخر أيامه حريصا على "ضمان مركزه فى ممتلكاته وتوطيد نفوذه وهو الأمر الذى كان يعنيه" أكثر من غيره(٩٨). مما يعنى أن تحدى الادارة البريطانية فى زنجبار فيما يتعلق بالسيطرة على الجالية الهندية والتى ميزت الفترة الأولى من عهده قد ولت أو على الأقل خفت كثيرا عن ذى قبل. وكان لذلك أثره فى أن السيد سعيد أصبح أكثر إستعدادا للانصياع لمطالب القنصل البريطانى، وعدم تحديه، بل أن علاقاتها أصبحت مميزة وحميمة.

وكان لحادثة المحجر المزعوم والمرسوم الذى تلاه أثرهما الكبير على عموم الجالية الهندية. إذ أدى إلى ضربة شـــديدة للتعامل الهندى فى تجـــارة

---

(٩٦) سالمه بنت سعيد بن سلطان. مذكرات أميرة عربية . ترجمة عبد الحميد حسيب القيسى. سلطنة عمان : وزارة التراث القومى ١٩٧٤ . ص ٢٤٧.

(٩٧) نفس المرجع السابق ، ص ٢٤٨ .

(٩٨) د. جمال قاسم، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٦ .

الرقيق. كما "هزت بعنف" الثقة بالنفس لدى الجالية الهندية فى شرق افريقية. مما حدا ببعض الأثرياء الهنود، وبالذات مواطنى كتش إلى اغلاق محالهم التجارية، والابتعاد لبعض الوقت لعدم شعورهم بالامان سواء على ممتلكاتهم، أو على أنفسهم. وأعترى الجالية الهندية شعور بالخوف من المستقبل وبالذات حول المدى الذى يمكن للادارة البريطانية فيه من التدخل فى شئونهم الخاصة. وكان لعدم وضوح الرؤية بالنسبة لهم أثره فى ركود الحركة التجارية. وكان ذلك الركود واضحا إذ بعد تسعة أشهر على تلك الحادثة - المحجر المزعوم - لم يتمكن التجار الأمريكيون من التخلص من حمولة بضائع تقدر قيمتها ب ١٥٠٫٠٠٠دولار مارياتريسا(٩٩). إذا كان التجار الهنود سماسرة ووسطاء العمليات التجارية، وكانوا وحدهم الذين يشترون البضائع الأمريكية. كما أن التجار الأمريكيين والأوربيين كانوا يفضلون التعامل التجارى عن طريق الهنود بحكم تملكهم الخبرة، والامكانيات ، والمرونة التجارية .

إستغرق عودة الهنود إلى ممارسة نشاطهم التجارى العادى بعض الوقت. وفى فبراير ١٨٥٢ عادوا إلى السيطرة على زمام الأمور التجارية، والتعامل مع المؤسسات، والتجار الأجانب. وكان لتكاتف الجالية الهندية وتعاونها الأثر الفعال فى ثنى هامرتون عما كان يصبوا إليه. إضافة إلى أن توقف التجار الهنود بشكل عام عن ممارسة النشاط التجارى كان له أثره فى تراجع هامرتون(١٠٠). إلا أن هامرتون فى رسالة له إلى حكومة بومبى فى ٢٩ أغسطس ١٨٥١ ذكر بأنه نتيجة لنشاطات البحرية البريطانية فإن "البانيان" من مواطنى كتش أجبروا على الانسحاب من تجارة الرقيق على الأقل فى ذلك الوقت. وكان هامرتون قد أشار فى تلك الرسالة إلى أنه دون إتخاذ إجراءات حاسمة ، وحازمة تجاه أولئك "البانيان" من موطنى كتش

(99) Sheriff, A., Op. cit. p. 205.
(100) Bennett,, N & Brooks. Op. cit. p. 495.

المتعاملين فى الرق، وتجارة الرقيق فإنه كان على ثقة بعودتهم السريعة إلى التورط فى تلك التجارة(١٠١).

وفى عام ١٨٥٤ طلب هامرتون من السيد سعيد إصدار إعلان يأمر فيه جميع الهنود فى أملاكه بأعتاق أرقائهم. ووافق السيد سعيد على طلب هامرتون، إلا أنه تمكن من إقناع الأخير باعطاء الهنود مهلة حددها بسنتين(١٠٢).

كان الفرنسيون نشطين فى تجارة الرقيق فى شرق افريقية. وكانوا يحصلون على الأيدى العاملة الرخيصة للعمل فى مستعمراتهم فى غرب المحيط الهندى. وكان أولئك السماسرة يرفعون العلم الفرنسى لتجنب سفن مكافحة الرقيق البريطانية. وكان هامرتون من جانبه قد حاول منع الفرنسيين من ممارسة ذلك النشاط، إلا أنه قوبل برفض من قبل الفرنسين. وكان الرفض الفرنسى يتمثل بأن الهنود من رعايا بريطانيا، أو رعايا المحميات البريطانية فى الهند كان يمسح لهم فى السابق بالتعامل بتلك التجارة مع الشركات والمؤسسات الفرنسية مع حصانة من العقاب(١٠٣). وفى ١٨٥٥ نشر إعلان فى زنجبار وبموافقة مسئولين زنجباريين أشار إلى أنه يسمح بموجبه للهنود بتزويد الفرنسيين بحاجاتهم من الأرقاء مع عدم تعرضهم للمسائلة القانونية. مما كان له أثره فى إثارة حنق خامرتون الذى أرسل بدوره إلى ٣ سبتمبر ١٨٥٥ تقريرا إلى حكومة بومبى البريطانية ذكر فيه أن الظروف أصبحت مواتية لتشجيع المسئولين الزنجباريين على نشر إعلان

---

(101) Hamerton to the Government of Bombay, 29 August, 1851. in Gray, J. Op. cit. p. 256.

(102) P.P. 1868 Vol. 56 Class B. Slave Trade Inclosure (4) in No. 79. The Sultan of Zanzibar to Consul Churchill. Zanzibar, December 21, 1867.

(103) Gray, J. Op. cit. p. 256.

ينكر صحة ما جاء فى الإعلان السابق المشار إليه أعلاه. كما ذكر إنه يجب أن يشار فى الإعلان الجديد إلى تحريم تجارة الرقيق على الرعايا البريطانيين فى أملاك السلطان، وعقاب أى هندى يثبت تورطه فى تلك التجارة(١٠٤). ومن المعتقد أن هامرتون كان يقصد بوصفه الظروف المواتية غياب السيد سعيد الذى كان فى زيارة إلى مسقط. وكان الأمير ماجد بن سعيد بن سلطان يدير شئون السلطنة العربية فى غياب والده فى زنجبار.

وكان هامرتون قد أشار فى تقريره أيضا إلى أنه طلب إلى المتنفذين العرب من المتواجدين فى مجلس الأمير ماجد مساعدته فى منع الهنود من الاتجار فى الرقيق، إلا أنه لم يذكر الكيفية التى يستطيع بها العرب مساعدته لتحقيق ما يرجوه، إلا أنه بين بأن جميع العرب الذين كانوا متواجدين فى مجلس الأمير أيدوه فى مطلبه. وكان الاتفاق حسبما أشار إليه هامرتون يتمثل فى أن أى شخص هندى يتهم فى التعامل بتجارة الرقيق يتم مصادرة أملاكه، ويضرب بالسوط أمام العامة. وبعد ذلك يسجن إلى أن تحين الفرصة إلى تسفيره إلى الهند(١٠٥).

بعد مضى أربعة أيام على اجتماع هامرتون بالمتنفذين العرب أبحرت سفينة شراعية (داو) متجهة إلى كتش، وكانت تلك السفينة تحمل عددا من العبيد. وأبلغ هامرتون بأن مواطنى كتش أعلنوا بأنهم قادرين على شحن أى عدد من الأرقاء بوضعهم على الداو كبحارة. وكان ذلك رسالة واضحة لهامرتون على عدم رغبة مواطنى كتش الانصياع لأوامره ، وتهديداته، وإصرارهم على التعامل بالرق وتجارة الرقيق، وتحمل عقبات أعمالهم(١٠٦). وهذا التحدى لايعنى أن المبررات الايديولرجية و(الانسانية)التى لجأ هامرتون

---

(104) Ibid. P. 257.
(105) Ibid.
(106) Ibid.

فى استغلالها للسيطرة على عموم الجالية الهندية، وتركيع مواطنى كتش وكثيوار فشلت فى تحقيق أهدافها، بل على العكس من ذلك أن استغلال تلك المبررات مكن الادارة البريطانية فى زنجبار من التدخل فى الشئون الداخلية للسلطنة، مما كان له أثره فى تعزيز وتثبيت وضع بريطانيا فى السلطنة العربية.

وفى ١٨٥٦ توفى السيد سعيد بن سلطان أثناء عودته من زيارة إلى مسقط، ثم لحقه هامرتون ١٨٥٧. وبوفاة هاتين الشخصيتين اللتين لعبتا دورا مهما وأساسيا فى تاريخ شرق افريقية طويت صفحة من صفحات الصراع من أجل السيطرة على الجالية الهندية لتبدأ بعدها صفحة جديدة تختلف بشكل أساسى عن سابقتها.

الخاتمـــــة

- تتميز العلاقات بين شبه القارة الهندية، والساحل الشرقى لافريقية بعمق جذورها التاريخية.
- كان التعامل التجارى بين السكان المحليين من عرب وسواحيليين، وبين التجار الهنود يتم عن طريق المقايضة. وكان يغلب على ذلك التعامل الطابع الموسمى.
- يعود الفضل للسيد سعيد بن سلطان بتشجيع التجار الهنود على الاتجار، والاستقرار فى أملاكه فى شرق أفريقية. وكان عهده يتميز بالتسامح الدينى، والحرية التجارية، مما كان له أثر فى اسهام التجار الهنود بشكل كبير فى العمليات التجارية، وتحسن أوضاعهم الاقتصادية .
- كان لحاجة العرب إلى التمويل لتطوير زراعة القرنفل، وتوسيع تجارة القوافل مع الداخل، أن جعلهم يلجأون إلى الممولين الهنود. وكان الهنود بدورهم يرغبون باستغلال تلك الحاجة لتحطيم الاحتكار العربى لزراعة القرنفل، والاستفادة من عوائد الدخل .
- كانت هناك أسباب اقتصادية، وسياسية، وراء تعيين السيد سعيد لهندوسيا ملتزما للجمارك ، إذ كان يوفر له المال اللازم وقت الحاجة، فى نفس الوقت الذى لايتطلع إلى النفوذ السياسى. وكان لحاجة السلطان الدائمة للسيولة النقدية أن جعله مدينا بشكل كبير لملتزم الجمارك. وكان الملتزم لايتورع عن إستغلال وظيفته المالية لتدعيم مصالحة، ومصالح طائفته الاقتصادية.
- إستفاد التجار الهنود من تطور التجارة بين زنجبار، وفرنسا ، والولايات المتحدة الامريكية خاصة بعد أن نجحت الأخيرة فى توقيع إتفاقية تجارية مع السيد سعيد، وإقامة قنصلية لها فى زنجبار، وكان القنصل الأمريكى واترز تاجرا، وارتبط بعلاقات تجارية واسعة مع ملتزم الجمارك

- كان لتخوف الحكومة البريطانية من فقدان مركزها المتميز لدى السيد سعيد للحد من النفوذ الأمريكي والفرنسي المتزايد في أملاك السلطان في شرق افريقية أن أدى إلى توقيع الاتفاقية التجارية ١٨٣٩. وتعد تلك الاتفاقية البداية الحقيقية للنفوذ البريطاني في زنجبار. وكانت الاتفاقية قد أعطت الهنود حقوقا وامتيازات ما كانوا ليحصلوا عليها. وتلى عقد الاتفاقية تعيين هامرتون ليمثل مصالح وزارة الخارجية البريطانية، وحكومة بومبي البريطانية.
- المصالح البريطانية في المجالين السياسي والاقتصادي في شرق افريقيا وبالذات في زنجبار كانت وراء محاولة استغلال الجالية الهندية الغنية إقتصاديا ، وذات النفوذ لخدمة المصالح البريطانية.
- السلاح الأول الذي لجأ إليه القنصل البريطاني كان الادعاء بأن جميع الهنود في زنجبار رعايا بريطانيين، تم ذلك في نفس الوقت الذي كان عدد الهنود من رعايا بريطانيا لايشكلون إلا نسبة قليلة من مجموع السكان الهنود. وكانت الأغلبية العظمى من الهنود قد قدموا من إمارات أو محميات بريطانية في الهند وبالذات من كتش وكيثوار، ولايعدون من الناحية القانوينة رعايا بريطانيين.
- تحدى السيد سعيد إدعاءات هامرتون حول الجالية الهندية، ورفض التعاون معه لكسر طوق التعاون التجاري بين القنصل الأمريكي وملتزم الجمارك كان لإسباب إقتصادية وسياسية أما مواطنو كتش وكيثوار فوقفوا موقف المعارض لادعاءات هامرتون كما قاوموا فرض السلطة البريطانية عليهم، لخوفهم من فرض قيود على نشاطهم التجاري، وممارستهم لتجارة الرقيق.
- كانت الجالية الهندية بشكل عام المستفيد الرئيسي من الصراع بين السيد سعيد وهامرتون للسيطرة على الجالية الهندية، إذا كانت مستقطبة من الطرفين. وكان الطرفان يرغبان في كسب ودّ الجالية الهندية، ورضاها.

- كان الهنود كغيرهم من الجماعات العرقية التى تاجرت، واستقرت فى شرق أفريقيا متورطين بشكل مباشر، وغير مباشر فى الرق وتجارته، كما كانوا يعدون الممول الرئيسى لتجارة الرقيق.
- محاربة بريطانيا لتجارة الرقيق تذرعا بدوافع إنسانية كانت تهدف إلى التدخل فى الشئون الداخلية لزنجبار، كما كانت تحاول الحد من النفوذ الأمريكى والفرنسى فى المنطقة.
- فشل القنصل البريطانى فى السيطرة على عموم الجالية الهندية وإخضاعها لسلطةالادارة البريطانيةجعله يلجأ إلىمحاربةدور الهنود فىالرق وتجارته.
- كان هناك حرص من قبل القنصل البريطانى الذى كان يمثل وزارة الخارجية البريطانية وحكومة بومبى البريطانية الا يؤثر ذلك الإجراء على مصالح الجالية الهندية لأن الإضرار بمصالح الجالية الهندية كان يعنى الإضرار بمصالح بريطانيا.
- كان مواطنوا كتش وكيثوار الأكثر معاناه من محاربة الادارة البريطانية للنشاط الهندى فى تجارة الرقيق، مما يبين بوضوح أن العملية كانت وسيلة وليست غاية، أى تركيع مواطنوا كتش وكيثوار للادارة البريطانية.
- كان السيد سعيد فى أواخر حكمه أكثر مهادنة وكان حريصا على ضمان حكمه. كما كان فى حاجة إلى دعم بريطانيا له سواء داخليا، أو خارجيا. مما كان له أثره فى زيادة التدخل البريطانى فى الشئون الداخلية بحجة حماية مصالح رعاياها الهنود.
- لجوء الإدارة البريطانية إلى إستغلال المبررات الأيدلوجية و(الإنسانية) للسيطرة على الجالية الهندية لم تفلح فى إخضاع مواطنى كتش وكيثوار، إلا أنها مهدت السبيل لتعزيز وتقوية النفوذ البريطانى فى زنجبار.

ملحق رقم (١)*

بسم الله تعالى

الى جناب عالي الجناب معلى الاسماء والانساب المحروس الحاوي للآداب الاكرم الافخم [illegible]

سلام مصفا وفاق [illegible] ودعاء [illegible] في مدارج القبول [illegible] على الدوام [illegible] في الليالي والايام لجناب [illegible]

[illegible] والسعادة [illegible] الاكرم الافخم [illegible]

ولا زال بالغ الآمال [illegible] في العز والاقبال انا بعد [illegible] المحبة والمودة [illegible] السؤال عن صحة تلك

الذات حميدة الصفات واستقلال [illegible] الاوقات حفظها [illegible]

السؤال فانا من فضل ذو الجلال في حال الاستقلال [illegible] وجود ذلك [illegible] ان احد من اهل الهند ساكنين

في زنجبار احد من عشر سنين واحد من خمسة عشر سنة واحد من عشرين سنة [illegible] وعندهم [illegible]

من قديم [illegible] كان العرب في جميع الاحوال حكمهم راجعا الى العرب مثل ما في الاقطار الذي [illegible]

الى الكنسل كذلك [illegible] رعية [illegible] جناب [illegible] الاكرم [illegible]

والآن [illegible] جنابك [illegible] تفضل بجواب [illegible]

بالسرعة وكل حاجة [illegible] منك والسلام [illegible] ٢٧ رمضان ١٢٦١ [illegible]

[illegible]

(*) F.O. 54/7 Said to F.O., AH27/9/1261.

ملحق رقم (٢)*

Memo. regarding Banians or Natives of India in E. Africa.

Of all classes connected with the Trade of E. Africa there is none more influential than the natives of India generally known as "Banians"

Greek & Roman authors describe a flourishing commerce between India, Arabia, & E. Africa, & the earliest detailed accounts we have of this Coast represent a distribution of races connected with Trade very much resembling what we now find existing. Native African races as Cultivators labourers & sometimes though rarely as petty Rulers. The ruling Power at Ports generally in the hands of foreigners of Arab or Persian origin, & all trade monopolized by Indians, & Arabs with Indian Connection, & having their homes & chief places of business sometimes on the Egyptian, Arabian or Persian Coast but more often in India, at Tatta in Sind, Mandavie in Cutch, the [illegible] ports of Kattywar on the Gulf of Cambay, Surat Calicut & other ports on the Malabar Coast.

[Margin: ... of Indian ... the East ...]

Vasco de Gama & the Portuguese who followed him, found a trade relatively to the rest of the Commercial world much larger & more important than at present, but carried on much in the same fashion by vessels of the same build & character as the modern Dhows, availing themselves of the regular Trade winds to sail to & fro between the ports on the same Coasts of Africa India Arabia & Persia, & carrying articles of much the same character as at present. And what is more to our present

[Margin: ... Voyages ... Gama' translated ... of Albuquerque ... Society.]

(*) 84/Vol. 1391 No. (58) Memorandum by Sir Bartle Frere regarding Banians or Native of India in East Africa.
Inclosune 1 in Frere to Granville 16 April, 1876.

تابع ملحق رقم (٢)

The "Banians" of Zanzibar & The Slave Trade

The people generally known as the "Banians" of Z. are Hindoos & Mahometans of Kutch, Kattywar, & a few from other parts of the Bombay Presy. It is said of them

1st That they hold Slaves & 2nd That they support & encourage the S.T, which, but for them, wd. dwindle into small proportions.

2 It is not necessary to allude to the Sources from which these impressions are derived; suffice it to say that they do prevail & with some amount to Conviction. It is however certain, as far as I am aware, that they are not based on the result of any formal enquiry. The evidence taken by the Committee of the H. of Commons in 1871 does not supply the want of such an enquiry, as it merely touches incidentally on the subject; on the contrary the information it gives is of so general a character as likely to mislead in absence of specific details, for instance, the answer to questions Nos. 295 & 536 may lead one to believe that all the Banians in Z, who are subjects of Native States are free to acquire & that they do acquire & hold Slaves. Such however is not the Case as will be seen from the following remarks.

3. The first intimation the Banians recd. against holding Slaves was given them about the year 1859 by Col. (now Maj. Genl) Rigby, who followed it up with vigorous measures, & succeeded in Emancipating the Slaves held by the Banians. Many of these Banians had lived in Z. for 25 years & upwards & had been allowed to possess Slaves. The legality of Col Rigby's proceedings with regard to Subjects of native States was disputed by his successor, & on the question be... submitted to the Govt. of Bombay, it was decided that those subjects of Native States who might declare themselves to be under the authority of the Sultan shd. not be interfered with. Some of the Banians took

The Banian house of Wat Bima first rented the Customs at 70,000 dollars, two years afterwards it was raised to 84,000, and passed into the hands of Sewji, then to his son Jairam at 110,000, it has since advanced, at the expiry of five yearly terms, to 140,000, 180,000 and 240,000, reaching the present amount 310,000.

This includes every sort of custom or duty, such as that on imports, on coast produce, ivory, copal, &c., and slaves, but not special contributions, such as that of the "Wahadimu" or Aborigines of Zanzibar.

The tax paid by the Aborigines of Pemba has for several years ceased, the population having disappeared and been replaced by slaves.

Zanzibar Custom Tariff, 1870.

1. Duty on all foreign goods	5 per cent.
2. Duty on all coast produce, except slaves, ivory, and copal	5 "
3. Slaves :—	
A. Shipped to Zanzibar	2 dollars each.
B. Shipped from Zanzibar	2 "
C. Shipped direct from Quiloa, &c. to Lamo	4 "
4. Copal (Animi) :—	
A. From Delgado, &c.	¼ dollar per frasilah.
B. From Quiloa, &c.	20 per cent.
C. From Bagamoyo, &c.	½ dollar per frasilah.
5. Ivory, Hippopotamus	3 " "
Ivory, Elephants' :—	
A. Nyassa Ivory :	
Brought to Delgado and Quiloa by Arab caravans	9 " "
" " " by Native caravans ..	15 " "
B. Unyamwezi Ivory :	
Brought to Bagamoyo, &c., by Arab caravans, and taken to Zanzibar	9 " "
Brought to Bagamoyo, &c., by Arab caravans, and sold at the coast	12 dollars per frasilah.
Brought to Bagamoyo, &c., by native caravans	15 " "
C. Nassi Ivory :	
Brought to Membas	3 " "
If taken to Zanzibar, additional to the above	1 " "
D. Somali Ivory :	
From the Benadir— (Brava, Merka, Mugdeesha)	2 " "

The above is the authorized Tariff which came in force this year, under the circumstances already reported fully to the Government.

N.B.—It is extremely doubtful how far Seyed Majid will succeed in enforcing the coast produce-tax, should the French and Germans go largely into the coast trade with their own ships.

Trade of Zanzibar.

It is impossible to obtain accurate and reliable statistics of the trade of Zanzibar, every one being interested in representing the imports and exports less than they actually are.

The Customs Master, by showing the true imports from abroad and from the African Coast, would disclose the amount of his profits, and thus draw competition into the field, while the foreign merchants have alike no desire to induce others to think of establishing rival houses.

The statement of imports is, however, of all others relating to Zanzibar commerce, the most easily obtained, and the following may in general be relied on as an approximate to the truth.

If we exclude from former Reports the coast produce, we find that there has been a steady increase up to the present time, thus :—

IMPORTS at Zanzibar Custom-House, exclusive of Coast produce.

Year.	Value imported.
	£
1861-2	245,981
1862-3	332,092
1863-4	294,613
1866-7	380,051
1867-8	433,693

(*) F.O. 88/1936. Inclosure in No. 14. Administrative Report of the Zanzibar Agency, 1870.